



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

**مدى فعالية التحفيزات الجبائية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية
دراسة ميدانية لمؤسستي EDIV و LING GAZ لسنة 2023**

من إعداد الطالبتين:

✓ مريم بلحاج

✓ نفيسة زاوي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/20

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/ كويسي محمد..... رئيسا

د/ شربي محمد الأمين..... مشرفا ومقررا

د/ عوينات فريد..... مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022



جامعة قاصدي مبراح-ورقلة-الجزائر



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

**مدى فعالية التحفيزات الجبائية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية
دراسة ميدانية لمؤسستي EDIV و LING GAZ لسنة 2023**

من إعداد الطالبتين:

✓ مريم بلحاج

✓ نفيسة زاوي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/20

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/ كويسي محمد..... رئيسا

د/شربي محمد الأمين..... مشرفا ومقررا

د/ عوينات فريد..... مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

الإهداء

إلى كل من كان لي سندا وعونا عند الشدائد طوال عمري، إلى الرجل الأبرز

في حياتي

أبي العزيز

إلى القلب المعطاء والصدر الحاني

أمي الحبيبة

إلى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين

إخوتي وأخواتي

إلى من ساعدني ولو بحرف في حياتي الدراسية

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل

إلى رفيقتي في الدرب نفيسة

مريم

الإهداء

أهدي ثمرة عملي إلى الذي جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب وسعادة وحصد
الأشواق
ليمهد لي طريق العلم رمز

العطاء "أبي الغالي"

إلى روضة العز وبسمة الشفاء وغصن المحبة من كانت سراجا منيرا سهرت لمري
وفرحت لسعادتي رمز التضحية "أمي الغالية"

إلى من شجعوني على المضي قدما إخوتي وأخواتي وأحبتي وأبناء أخواتي الأعزاء
هيثم، صالح، أويس، مصعب إياد سيف الدين "ملائكتي الصغار"

إلى كل زملائي في الدراسة وأصدقائي وكل من عرفني يوما وإلى أساتذة وطلبة الجباية
المعمقة بجامعة "ورقلة قاصدي مباح"

إلى رفيقتي في الدرب مريم

نفيسة

شكر وعرّفان

أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم، ولم يألوا

جهدا في سبيل المعرفة والعلم.

والشكر الموصول إلى إدارة الجامعة التي ذلت الصعوبات إلى المشرف العظيم شربي محمد

الأمين" إلى مديرية البيئة لولاية ورقلة وطاقم العمل بالمؤسسة بالأخص "السيدة قوجيل" إلى

مؤسسة EDIV ومؤسسة Linde Gaz لولاية ورقلة على انجاز هذا العمل المتواضع.

نفيسة ومريم

الملخص:

لقد أصبح العالم اليوم أكثر تضررا من الجانب البيئي وعلى ذلك سعت كل دول العالم إلى إتباع سياسات وأساليب وتشريعات قانونية مختلفة للحد من ظاهرة التلوث.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة مدى فعالية التحفيزات الجبائية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية ولبلوغ هذا الهدف فقد تناولنا في الجانب النظري أهم المفاهيم المتعلقة بكل من السلوك البيئي التحفيزات الجبائية وكذا الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر، في حين تضمن الفصل التطبيقي دراسة ميدانية حول مدى فعالية تلك التحفيزات في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية.

تم اعتماد على وثائق وإجراء مقابلة كأداتين للحصول على المعلومات من أجل تحليلها لاختبار مدى صحة الفرضيات، ولقد تم التوصل إلى أن الجباية البيئية هدفها مالي ردعي لا تحفيزي.

الكلمات المفتاحية:

جباية بيئية، معامل مضاعف، دافع الملوث، جباية بيئية تحفيزية

Summary

Today, the world has become more affected by the environmental aspect, and therefore all countries of the world have sought to follow different policies, methods and legal legislation to reduce the phenomenon of pollution.

This research aims to study the effectiveness of tax incentives in directing the environmental behavior of the economic institution, and to achieve this goal, we have dealt in the theoretical side with the most important concepts related to environmental behavior, tax incentives, as well as environmental taxes and fees in Algeria, while the applied chapter included a field study. About the effectiveness of these incentives in directing the environmental behavior of the economic institution.

Documents and an interview were relied upon as two tools to obtain information in order to analyze it to test the validity of the hypotheses, and it was concluded that environmental taxation is a deterrent financial goal, not a motivational one.

Keywords:

Environmental tax, multiplier coefficient, pollutant motive, incentive environmental tax

قائمة المحتويات:

الصفحة	العنوان
IV	الإهداء
V	الإهداء
VI	شكر وعرقان
VII	الملخص:
V	قائمة المحتويات:
V	قائمة الجداول:
V	قائمة الأشكال:
V	قائمة الملاحق:
V	قائمة: الاختصارات والرموز
6	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة	
3	المبحث الأول: ماهية التحفيزات الجبائية والسلوك البيئي والضرائب والرسوم البيئية
3	المطلب الأول: مفهوم التحفيز الجبائي (تعريفه، أهدافه، خصائصه، شرطه)
10	المطلب الثاني: مفهوم السلوك البيئي
17	المطلب الثالث: ماهية الضرائب والرسوم البيئية
25	المطلب الرابع: الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر
30	المبحث الثاني: الدراسات الأبحاث السابقة
30	المطلب الأول: الدراسات السابقة
35	خلاصة الفصل:
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
35	تمهيد:
36	المبحث الأول: الإجراءات المنهجية لدراسة الميدانية
36	المطلب الأول: عينة الدراسة وأدوات جمع البيانات
37	المطلب الثاني: المؤسسات الخاضعة للرسم على تخزين النفايات الخاصة والخطرة والضرائب البيئية الممارسة بولاية ورقلة
41	المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

41	المطلب الأول: طريقة سير المقابلة وتحليل نتائجها
52	خلاصة الفصل:
54	الخاتمة:
54	نتائج اختبار الفرضيات
55	نتائج الدراسة:
55	الاقتراحات والتوصيات:
56	آفاق الدراسة:
58	المراجع
63	الملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان
15	الجدول رقم (1): السلوكيات البيئية للمؤسسات
29	الجدول رقم (2): أنواع أخرى للضريبة
34	الجدول رقم (3): جدول يوضح أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
38	الجدول رقم (4): يوضح جملة من المؤسسات الخاضعة للرسم على تخزين النفايات الخاصة والخطرة.
39	الجدول رقم (5): يوضح الوعاء الضريبي المرسل إلى مديرية الضرائب لأجل التحصيل.
41	الجدول رقم (6): يوضح طريقة سير المقابلة التي أجريت مع لمؤسستين من المؤسسات الاقتصادية لولاية ورقلة
42	الجدول رقم (7): يوضح إجابة المؤسستين الاقتصاديتين محل الدراسة حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة.
43	الجدول رقم (8): إجابة المؤسستين الاقتصاديتين محل الدراسة حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة (المخلفات وآليات معالجتها)
44	الجدول رقم (9): يوضح إجابة المؤسستين الاقتصاديتين محل الدراسة حسب المحور الثاني الفرع الأول من أسئلة المقابلة
45	الجدول رقم (10): يوضح إجابة المؤسستين الاقتصاديتين محل الدراسة حسب المحور الثاني الفرع الثاني من أسئلة المقابلة
46	الجدول رقم (11): يوضح إجابة المؤسستين الاقتصاديتين محل الدراسة حسب المحور الثالث الفرع الأول من أسئلة المقابلة
47	الجدول رقم (12): إجابة المؤسستين الاقتصاديتين محل الدراسة حسب المحور الثالث الفرع الثاني من أسئلة المقابلة.
48	الجدول رقم (13): يوضح إجابة المؤسستين الاقتصاديتين محل الدراسة حسب المحور الرابع الفرع الأول من أسئلة المقابلة
49	الجدول رقم (14): يوضح إجابة المؤسستين الاقتصاديتين محل الدراسة حسب المحور الرابع الفرع الثاني من أسئلة المقابلة
50	الجدول رقم (15): نقاط التوافق والاختلاف لإجابات المؤسستين محل الدراسة حسب كل محور من أسئلة المقابلة

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان
39	الشكل رقم (1): تغيرات مبلغ الرسم على الأنشطة الملوثة والخطرة على البيئة خلال السنوات 2017 إلى 2022.
40	الشكل رقم (2): تغيرات مبلغ الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الخاصة والخاصة الخطرة خلال السنوات 2017 إلى غاية 2022

قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان
63	الملحق رقم 1: أسئلة المقابلة
65	الملحق رقم 2: المؤسسات الخاضعة للرسوم والضرائب البيئية.
66	الملحق رقم 3: اتفاقية مؤسسة EDIV مع مؤسسة SAM INDUSTRI
67	الملحق رقم 4: اتفاقية مؤسسة EDIV مع مؤسسة الردم التقني
68	الملحق رقم 5: اشعار بالدفع
69	الملحق رقم 6 : Etat De La Taxe D'incitation Au Stockage Des Déchets Industriels Spéciaux Et/Ou Dangereux Pour L'année 2020.
70	الملحق رقم 7 : Etat De La Taxe D'incitation Au Stockage Des Déchets Industriels Spéciaux Et/Ou Dangereux Pour L'année 2021.

قائمة: الاختصارات والرموز

الرمز	المعنى بالفرنسية	معنى الرمز
TAPD	Taxe sur les activités polluantes ou dangereuses pour l'environnement	الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة
TCPA	Taxe complémentaire sur la pollution atmosphérique .d'origine industrielle	الرسم التكميلي على التلوث الجوي من المصدر الصناعي
ISO	organisation internationale indépendante et non gouvernementale	المنظمة العالمية للمعايير والمواصفات الدولية للجودة
EDIV	Missions de la société la production des véhicules	مؤسسة تطوير صناعة السيارات
QHSE	Qualité, hygiène, sécurité, environnement	مصلحة الأمن والسلامة
OCDE	Organisation de coopération et de développement économiques	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

المقدمة

توطئة:

نظرا للتطور الذي شهده النشاط الاقتصادي واعتماد فكر العولمة الاقتصادية جعل لهذه البيانات نتائج تتوافق مع حجمها وطبيعتها ومن هذه النتائج المشاكل البيئية التي تفاقمت ودفعت الدول إلى البحث في التخفيف من أضرارها وآثارها السلبية، ولكن هناك من نجح في كبح غزو تطور النشاط الاقتصادي على حساب البيئة، بحيث يوجد من لجأ إلى سن قوانين رادعة وصارمة في مجال البيئة ومكافحة المظاهر البيئية السلبية لكنها عجزت عن تطبيق وتنفيذ تلك القوانين والبعض الآخر يدفع ثمن التطور الاقتصادي.

وذلك بسبب المنشآت الصناعية المتواجدة بغير مركزها والتي تمت بدون دراسة قبلية، بحيث نخص دراسات التأثير على البيئة تجعلنا نولي اهتماما لتحصيل طرق ومناهج (تكنولوجية) أكثر تطورا وأقل تلوثا وأكثر توفيراً للطاقة والموارد الأولية، مع العلم أن القطاع الصناعي في هذا الإطار، لكونه القطاع الرئيسي الذي يستهلك عدد كبير من المواد الأولية وهو القطاع الأكثر تسببا في تلوث البيئة.

وفي كنف التقدم التكنولوجي الهائل الذي فرض نفسه كان لهذه الوضعية دورا في زيادة حدة الأخطار الصناعية وانعكاساتها على باقي الأوساط، مما جعل الدولة بصفة عامة والمؤسسات بصفة خاصة التفكير في مجابهة هذه الأخطار من أكبر تحدياتها.

حيث تشكل دراسة اقتصاديات الموارد والبيئة اهتماما بالغا في مجال الدراسات الحديثة وعلى اختلاف مستوياتها المحلية أو الجهوية أو الدولية فقد جلب هذا اهتمام أغلب ومختلف الاختصاصيين في مجال الاقتصاد ومهندسي البيئة وأصبح هذا الاهتمام يبين المخاطر التي تواجه المجتمع البشري في الوقت الحاضر والتحدي الأكبر للجيل القادم.

فقد جاء بعض الباحثين في الاتجاهات العالمية للإصلاح الضريبي بأهم أداة من الأدوات الاقتصادية في مجال حماية البيئة من أشكال التلوث المختلفة المتمثلة في الجباية البيئية والمعروفة باسم الجباية الخضراء لكونها تعتبر أهم أداة في هذا المجال تستند فلسفتها إلى مبدأ " الملوث -الدافع polluer-payer" فقد أثبتت تشريعات الجباية البيئية فعاليتها البيئية الأكيدة حتى لرسم يظهر المردود الاقتصادي لهذا الرسم.

والجزائر على غرار دول العالم ورغم تقدمها الاقتصادي والسياسي تعمل جاهدة في سبيل تحديث وتطوير تشريعاتها الضريبية الخاصة بحماية البيئة رغم تأخر صدورها حتى عام 1992، ومن هذا المنطلق سنتم معالجة هذا الموضوع انطلاقاً من الإشكالية المحورية التي تتمثل في:

إشكالية الدراسة:

ما مدى فعالية التحفيزات الجبائية في توجيه البيئي للمؤسسات الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

وهذا التساؤل الرئيسي بدوره يقود إلى طرح عدة أسئلة فرعية كما يلي:

- في ظل فرض الضرائب البيئية فما هي تحفيزات الجبائية الخضراء مقابل التزام بتلك القوانين؟
- هل الهدف من سن هذه الرسوم هدف تحفيزي وقائي من أجل التخفيض والقضاء على حدة التلوث أو هدفها مالي محض؟
- في ظل التحفيز الجبائي إلى أي مدى قد يساهم الصندوق الوطني للبيئة في تمويل الأنشطة الصديقة للبيئة؟

الفرضيات:

من خلال الإشكالية نقترح بعض الفرضيات التالية:

- _ في ظل حماية البيئة من أشكال التلوث قد يمنح التشريع الجبائي بعض التحفيزات والتي تتمثل في امتيازات جبائية كإسقاط حق الدولة اتجاه هذه الرسوم بمقابل الطوع والقبول من طرف المؤسسات الاقتصادية في تحسين السلوك البيئي الخاص بهم وإيجاد طرق وحلول تقلل من حدة التلوث البيئي؛
- _ يتبنى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث تمويل المشاريع الاقتصادية والأبحاث العلمية التي تسلط الضوء على تكنولوجيات تتماشى مع مبدأ الحد من حدة التلوث وليس هدف مالي؛

_ تعتبر الضرائب والرسوم البيئية من بين الأدوات الاقتصادية التحفيزية التي تهدف الدول من خلالها إلى الحد من تفشي الأنشطة الملوثة، وما تحققه هذه الرسوم من أهداف مالية.

ميررات اختيار الموضوع:

1-الذاتية:

- بصدد أن الموضوع ضمن اختصاصنا وبما أنه قد برز أهميته في الجانب أو المجال الاقتصادي.
- الشعور بخطورة الوضع البيئي من ناحية التلوث الذي يطراً على محيطنا.
- الشغف والميول لهذه الدراسة.
- القراءة والمطالعة لبعض الأعمال المقدمة من طرف الباحثين والدكاترة.

2-الموضوعية:

- توفر أو تقدم هذه الدراسة معلومات ثرية من ناحية موضوع الجباية البيئية أو الجباية الخضراء.
- إمكانية الباحثين في هذا المجال من إيجاد معلومات تحليلية دقيقة.
- تشمل هذه الدراسة الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في رسم سياسة تنمية للمؤسسات الاقتصادية من خلال الاتجاهات التنموية العالمية للإصلاح الضريبي.

أهداف الدراسة وأهميتها:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الموضوع الذي تعالجه وتكمن هذه الأهمية في العبارات التالية
- تقاوم واجتياح التلوث بكل أنواعه وأشكاله مما دفع ذلك إلى التفكير في سياسة أو آلية تساهم في الحد أو التقليل من حدة التلوث وكانت الجباية البيئية الخلاص لذلك.
 - الجباية البيئية من أهم الأدوات التي اعتمدت عليها معظم المنظمات ومعظم دول العالم في محاربة شتى أشكال التلوث.

- جاءت الدراسة لتبين الأهمية البالغة التي تستدعيها البيئة في حماية هذه الأخيرة من أشكال التلوث وتأثيرها البالغ في النشاط الملوث الصادر عن المؤسسات.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

لإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ولإجابة عن التساؤلات وإثبات الفرضيات اعتمدنا في جانب النظري على " المنهج الوصفي " وذلك من خلال التطرق لمفاهيم أساسية ونظرية في الموضوع واستخلاص أهم ما جاءت به الدراسات السابقة، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على دراسة حالة على مؤسسة تطوير صناعة السيارات EDIV ومقابلات مع مديرة البيئة ومؤسسة ليند غاز Linde Gaz لولاية ورقلة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى مؤسسة تطوير صناعة السيارات EDIV لولاية ورقلة والاستعانة بمديرية البيئة ومؤسسة ليند غاز Linde Gaz لولاية ورقلة لإجراء الدراسة الميدانية.

الحدود الزمانية:

أجريت هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة مابين 2023/03/07 إلى غاية ماي من نفس السنة.

صعوبات الدراسة

- قلة المراجع التي تعالج هذا النوع من الأبحاث أو الدراسات من ناحية الكتب.

-التحفظ التام من قبل المؤسسة في إعطاء الإحصائيات الحقيقية حول هذه الرسوم.

هيكل الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى فصلين أساسيين يتناول كل من الفصل الأول جانب الأدبيات النظرية والتطبيقية والفصل الثاني جانب الدراسة الميدانية (دراسة حالة) وقد احتوى كل فصل على مبحثين.

حيث تم اللجوء في الفصل الأول إلى الجانب النظري للجباية البيئية من مفاهيم وعرض للهيكل الفني للضرائب البيئية، وقد تناول هذا الفصل أيضا مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية التي جاءت في هذا المجال.

أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تناول جانب الدراسة الميدانية حيث تم إسقاط الدراسات النظرية على المؤسسة التي تم اختيارها واللجوء إلى المقابلة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

والدراسات السابقة

تمهيد:

ظهرت في الآونة الأخيرة اهتمام متزايد بالقضايا البيئية، وهذا نظرا لما يخلفه التلوث البيئي من أضرار قد تصيب الإنسان والطبيعة، وتعد المؤسسات الاقتصادية المتسبب الرئيسي في هذا التلوث من خلال ما تخلفه من نفايات وانبعاثات غازية. وهو ما جعل الجمعيات والمنظمات والدول تولي اهتماما بالغا لإيجاد طرق وآليات اقتصادية للحد من التلوث البيئي الذي تسببه هذه المؤسسات حيث تعددت التشريعات التي حاولت إيجاد تقنيات تساهم في التخفيف أو الحد من هذه الظاهرة.

حيث اهتم المشرع الجزائري بهذه الظاهرة من خلال وضع مجموعة من المواد والمراسيم التنظيمية البيئية كحل بديل فمنها ما هو ردعي وما هو دفاعي.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى:

المبحث الأول: ماهية التحفيزات الجبائية والسلوك البيئي والضرائب والرسوم البيئية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة التي لها علاقة بمتغيرات الدراسة، كما نتطرق إلى مقارنتها بالدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية التحفيز الجبائية والسلوك البيئي والضرائب والرسوم البيئية

يمكن التطرق في هذا المبحث إلى ذكر أهم المفاهيم المتعلقة بالتحفيز الجبائية والسلوك البيئي والضرائب والرسوم البيئية.

المطلب الأول: مفهوم التحفيز الجبائي (تعريفه، أهدافه، خصائصه، شرطه)

يلعب التحفيز الجبائي دور رئيسي وهام في عملية تشجيع وتطوير النشاطات الاقتصادية والاستثمارات، بحيث أن هدف التحفيز الجبائي هو تحقيق فائدة في مجال الاقتصاد والتنمية والاستثمار، وبالتالي تكون هذه السياسة الأداة الفعالة والمناسبة لدعم الاقتصاد الوطني، التي تساهم في التخفيف من الأحكام والقواعد الضريبية وتأتي هذه التحفيزات في شكل إعفاءات وتخفيضات، بحيث تمتاز التحفيزات بشروط وعوامل لتحقيق فعاليتها.

الفرع الأول: تعريف التحفيز الجبائي

تعرف الحوافز الضريبية بأنها "تخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقييده بعدة مقاييس.

- التحفيز الضريبي ما هو إلا مجموعة تسهيلات تقرها السياسة الضريبية، في إطار الاختيارات الإيديولوجية والتنموية لتعبئة الطاقات المادية والبشرية، في اتجاه تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

كما نعرف بأنها مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذها الدولة لصالح فئة من الأعدان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة.¹

وتتمثل الأساليب المستعملة في الحوافز والضريبية والالتزامات الجبائية التي تمنح للمكلفين وفقا لمقاييس وشروط معينة، إذا فان الحوافز الضريبية عبارة عن مساعدات مالية غير مباشرة، تمنح إلى بعض المستثمرين الذين يلتزمون بمعايير وشروط يحددها قانون الاستثمار، وتؤخذ هذه الحوافز بشكل

¹ ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهريب**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص177.

تخفيضات وإعفاءات سواء دائمة أو مؤقتة ونظرا للخصائص التي تتميز بها الضريبة فإنها تؤهلها لتستعمل كأداة للتأثير على قرار المستثمر وجعله يتماشى وسياسة التنمية.

تستهدف سياسة التحفيز الجبائي بالدرجة الأولى القطاع الخاص، الذي يهدف بدوره دوما إلى تحقيق المصالح الشخصية دون النظر إلى المصالح الاجتماعية والاقتصادية للدولة ولعل الهدف من تشجيع هذا القطاع هو إدماجه في الاقتصاد وجعله يتماشى وسيرورة التطور الاقتصادي وما يتميز به من خصائص أهمها:

- قلة اليد العاملة وحجم الإنتاج نتيجة صغر حجم الاستثمار.

■ تركيز الاستثمار في مناطق الشمال وانعدامها في الجنوب وبالتالي ما يسمى بعدم التوازن الجهوي.

■ التركيز على الاستثمارات الصغيرة، وخاصة الاستهلاكية التي لا تتطلب الكفاءات وكذا التكنولوجيا.

■ تحقيق الأهداف الخاصة والمتمثلة في تحقيق الربح بغض النظر عن الأهداف العامة.

أما القطاع العام الذي ينتمي إلى قطاع الدولة وتسييره حسب المخططات التنموية لا يستفيد من سياسة التحفيز بالقدر الذي يستفيد منه القطاع الخاص.¹

لكن في إطار التنظيمات الاقتصادية وإعادة هيكلة واستقلالية المؤسسات العمومية أصبحت هذه الأخيرة تستفيد من سياسة التحفيز من أجل تشجيعها ودفعها لمواجهة متطلبات التطورات الاقتصادية الجديدة.

الفرع الثاني: أهداف التحفيز الجبائي

إن سياسة التحفيز الجبائي المتبعة من طرف الدولة تهدف إلى:

¹محمود حمو و منور أوسرير، محاضرات في جباية مؤسسة، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009، ص215.

أ-الأهداف الاقتصادية:

- وضع حوافز جبائية إلى تنمية الاستثمار، حيث تشجع الحوافز الضريبية تراكم رؤوس الأموال، بتخفيض العبء الضريبي ومن ثمة حجم التكاليف، خاصة أن المشاريع الاستثمارية في سنواتها الأولى لا تحقق إيرادات كبيرة.¹

- إن دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة ليس فقط للقيام بعملية التنمية الاقتصادية بل لاستمرارها، حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه المنتجات محليا، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو تخفيض معدلات الضريبة عليها.²

- تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج.

-تخفيض تكلفة الاستثمار ومن ثمة إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية والعمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

-زيادة إيرادات الخزينة مستقبلا، فتنمية الاستثمار تدفع بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي ومنه نمو الفروع الإنتاجية، وسينتج عن ذلك تعدد العمليات الاقتصادية الخاضعة للضريبة، وبالتالي اتساع الوعاء الضريبي، وهذا سينجم عنه زيادة عدد المكلفين بالضريبة مما يؤدي إلى ارتفاع الحصيلة الضريبية.

ب-الأهداف الاجتماعية:

أما اجتماعيا فيعد امتصاص حدة البطالة من أهم أهداف سياسة التحفيز الجبائي عن طريق توفير مناصب عمل جديدة، فالامتيازات الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من توفير موارد مالية، تسمح إعادة استثمارها بتكوين وإنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية، والتي تتطلب حتما وجود يد عاملة جديدة لتسييرها.

هذا وتستهدف سياسة الحث الجبائي تشجيع الاستثمار في المناطق النائية لتحقيق التوازن الجهوي الناتج عن تمركز المستثمرين في المدن الكبرى وانطلاقا من كل هذه الأهداف الفرعية تحاول سياسة

¹قويديري كمال، السياسة المالية وأثارها على الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود، مالية بنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة الجزائر، 2006، ص 99.

²احمد يونس البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى، مصر، 1998، ص 66.

التحفيز الجبائي بلوغ الهدف الأسمى وهو دفع عجلة التنمية الاقتصادية التي تنتج عنها بالضرورة التنمية الاجتماعية.

حيث يكمن هدف الدولة من سياسة التحفيز الضريبي في الوصول إلى أفضل وضع لاقتصادها ومستوى أحسن لمجتمعها، إلا أن ذلك يتطلب منها تعبئة كل الطاقات المادية والبشرية المتاحة، وتكييفها لتنمائها مع مخططاتها التنموية واختباراتها الإيديولوجية.¹

وأخيرا يمكن القول إنه لتحقيق هذه الأهداف يجب تعبئة مختلف الطاقات المادية والبشرية ضمن الخطط التنموية، وتحقيق التعويضات لتغطية مختلف التضحيات التي قدمتها الدولة من أجل نجاح هذه السياسة.

حيث يكمن هدف الدولة من سياسة التحفيز الضريبي في الوصول إلى أفضل وضع لاقتصادها ومستوى أحسن لمجتمعها، إلا أن ذلك يتطلب منها تعبئة كل الطاقات المادية والبشرية المتاحة، وتكييفها لتنمائها مع مخططاتها التنموية واختباراتها الإيديولوجية.

وأخيرا يمكن القول إنه لتحقيق هذه الأهداف يجب تعبئة مختلف الطاقات المادية والبشرية ضمن الخطط التنموية، وتحقيق التعويضات لتغطية مختلف التضحيات التي قدمتها الدولة من أجل نجاح هذه السياسة.

الفرع الثالث: خصائص التحفيز الجبائية

من أهم الخصائص التي يتميز بها التحفيز الجبائي نذكر منها:

_ إجراء اختياري: حيث يترك الحرية للمؤسسات والأعوان الاقتصاديين في الاختيار بين الخضوع أو عدم الخضوع للشروط والمقاييس المحددة من قبل الدولة وهذا مقابل الاستفادة من هذه الحوافز.²

¹صحرابي علي، مظاهر الجبائية في الدول النامية وأثرها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 1992، ص23.

² بوقفة عبد الحق، كمال رزيق، دور برامج سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 2002، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي - العدد السادس، المجلد الأول.

_ إجراء هادف: إن هدف الدولة من خلال منح التحفيز الضريبي للأعوان الاقتصاديين والمستثمرين يكون في إطار سياسة اقتصادية لتنمية وتطوير وإنعاش مناطق معزولة أو قطاعات محددة لأهميتها في مخطط التنمية.

_ إجراء له مقاييس: باعتبار التحفيز موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة والتي عليها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط مكان إقامته الإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد ويعتبر شرط ضروري للاستفادة من التحفيزات.

وجود الثنائية (فائدة -مقابل): إن الأعوان الاقتصاديين يحصلون على التحفيز الجبائي من طرف الدولة وذلك مقابل توجههم إلى الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تتماشى مع الأهداف التنموية المسطرة من طرف الدولة.

_ الوسيلة: أي الوسيلة التي تستخدمها سياسة التحفيز الجبائي لتشجيع وتوجيه المستثمرين، حيث تكون في شكل تسهيلات وتحفيزات جبائية مختلفة، وتكون وفق معايير وشروط محددة ضمن برامج التحفيز الجبائي، قد تكون على شكل دعم مالي مباشر وتسهيلات في منح قروض ومساعدات مالية، أو في شكل امتيازات جبائية وهي الأكثر استعمالا، وتعرف بالتحفيزات الجبائية حيث تخفض في معدل الضرائب للمبلغ الخاضع للضريبة أو الالتزامات الجبائية التي تمنح له إذا اتخذ بعض الإجراءات.¹

الفرع الرابع: شروط فعالية التحفيز الجبائي والعوامل المؤثرة عليها

أ-شروط فعالية التحفيز الجبائي:

إن انتهاج إجراء التحفيز الجبائي لا يعتبر شرطا كافيا لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة، لأن نجاح أو فشل أي سياسة تحفيزية يقتضي من المشرع الجزائري قبل إعداده لهذه البرامج التحريضية، أن يقوم بدراسة معمقة لكافة الظروف والأوضاع السائدة، ومدى أولوية النشاطات المحفزة في إطار البرنامج الحكومي ويمكن أن تصنف هذه الشروط كما يلي:²

¹- بوقفة عبد الحق، كمال رزيق، نفس المرجع.

²- مرجع سبق ذكره، ناصر مراد، ص152

يجب توجيه هاته التحفيزات الجبائية إلى أنشطة المهمة والمعلن عن أولويتها وفقا للسياسة الاقتصادية للدولة.

- يجب أن تتناسب هاته التحفيزات الجبائية مع درجة أهمية كل نشاط؛
- يجب تغطية العبء الناتج عن هاته الامتيازات الجبائية بالنسبة لميزانية الدولة؛
- اعتبار الضريبة جزء من مناخ استثماري عام تتداخل عناصره وتتشابك إلى حد كبير، منها الاستقرار السياسي واستقرار العملة المحلية، إمكانية تحويلها تجاريا، نطاق السوق وحجمه، مدى توفر الهياكل القاعدية؛
- تقييم هاته السياسة من خلال بعض المؤشرات منها حجم الاستثمارات وتوزيعها الجغرافي، حجم اليد العاملة المستغلة، حجم الصادرات خارج المحروقات...، وهذا لمعرفة مدى تحقيق هاته السياسة والأهداف المرغوب فيها؛
- صياغة معايير الأهلية بأكبر قدر ممكن من الدقة والتحديد حتى يقتصر منح التحفيزات للمؤسسات المتمتعة بأعلى معايير الجدارة والموضوعية والقابلة للقياس؛
- تبسيط إجراءات الحصول على التحفيزات الجبائية، وإعلام المؤسسات بأشكال هاته التحفيزات ومدى أهميتها بالنسبة لأنشطتهم.¹

ب-العوامل المؤثرة على التحفيز الجبائي:

-عوامل ذات الطابع الضريبي:

ترتبط هذه الشروط أساسا بالتقنيات المستعملة في إطار هذا الإجراء وتتمثل في:

- ❖ **طبيعة الضريبة محل التحفيز:** يختلف تأثير الضرائب على المؤسسة باختلاف طبيعتها (مباشرة أو غير مباشرة)، وبالتالي فتحدد نوع الضريبة محل التحفيز له أهمية بالغة على مستوى فعالية ذلك التحفيز، وعلى هذا الأساس، فإن الضريبة تحدد حسب أهميتها ومردوديتها بالنسبة إلى المؤسسة.²

¹- مرجع سبق ذكره، ناصر مراد، ص152

²- يحي لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007، ص38

- ❖ **شكل التحفيز:** يأخذ التحفيز الجبائي أشكالاً عدة منها التخفيض، والإعفاء، إضافة إلى امتيازات أخرى لها تأثيرات مختلفة على نشاط المؤسسة، وفي هذا المجال نجد الإعفاء الضريبي واسع الانتشار في معظم السياسات التحفيزية، بحيث له تأثير مباشر في تخفيض تكلفة المشروع، إلا أنه يؤدي ذلك إلى انخفاض إيرادات الدولة، لذلك نجد قيود تحد من التوسع في مجال الإعفاءات.
- ❖ **زمن وضع التحفيز:** ضماناً لفعالية الامتيازات الجبائية يجب اختيار الوقت المناسب الذي تكون فيه الوضعية الاقتصادية بحاجة إلى إنعاش، حيث يتمثل الوقت المناسب لمنح الإعفاءات في الفترة أو المرحلة التي تلي الأزمة ويتبعها مباشرة إنعاش اقتصادي، كما أن منح المزايا الضريبية يكون عند انطلاق المشروع للمؤسسة الذي يسمح لها بالتمويل الذاتي لمصاريف الاستغلال، والاستثمار في مشاريع إنتاجية تحدها الدولة خدمة للتنمية الاقتصادية، والمنفعة العمومية.
- ❖ **مجال تطبيق التحفيز:** عند وضع الإجراء التحفيزي، يجب اختيار المشاريع التي ستستفيد منه، لذا توضع بعض المعايير المحددة ضمن قوانين الاستثمار قصد تحديد طبيعة الاستثمارات، وكذلك المواد والوسائل المعنية بهذا التحفيز، نظراً لأهميتها في تحقيق المشاريع الاقتصادية¹.

-العوامل ذات الطابع الغير ضريبي:²

تعلق هذه الشروط بأربعة عناصر أساسية:

- ❖ **العنصر السياسي:** إن أهم انشغالات المستثمر هو الوضع السياسي للبلاد، فالاستقرار السياسي يعمل على تشجيع الاستثمار، ومن ثم إنجاح إجراء التحفيز الجبائي، وبالتالي فالمخاطر السياسية هي أول ما يأخذه المستثمرون بعين الاعتبار سواء المحليين منهم أو الأجانب.
- ❖ **العنصر الإداري:** إن مدى فعالية التحفيز الجبائي مرتبط بطبيعة المعاملات الإدارية، حيث أن تطهير الإدارة من البيروقراطية، والرشوة يكون له تأثير إيجابي في اتخاذ قرار الاستثمار، ومن ثم المساهمة في إنجاح إجراء التحفيز الجبائي، وذلك لا يتحقق إلا بنضج وكفاءة الأجهزة القائمة لإتمام عملية التحفيز.
- ❖ **العنصر التقني:** قبل وضع أي إجراء تحفيزي يجب توفر البنية الاقتصادية التي تعتبر من متطلبات نجاح أي مشروع استثماري، فالبلدان التي تتوفر على هياكل تقنية متطورة بما في ذلك

¹- يحي لخضر، نفس المرجع، ص38.

² يحي لخضر، نفس المرجع، ص39

وجود مناطق صناعية، تسهيلات الاتصال والتموين العام، يكون لها الحظ الكبير في جلب المستثمرين ...

❖ **العنصر الاقتصادي:** أي الوضعية الاقتصادية السائدة في البلد الذي يسعى إلى ترقية الاستثمار من خلال إجراء التحفيز الجبائي، إذ يجب توفر محيط اقتصادي مشجع للمؤسسات المستثمرة من خلال توفير أسواق كافية، شبكة اتصالات متطورة، يد عاملة مؤهلة.

المطلب الثاني: مفهوم السلوك البيئي

الفرع الأول: تعريف السلوك البيئي

إن مصطلح السلوك البيئي في المؤسسة الاقتصادية يعد مصطلحا حديثا نسبيا، إلا أنه في هذا السياق-علاقة المؤسسة الاقتصادية بالبيئة الطبيعية المحيطة بها-قد انتشرت عدة مصطلحات كانت متداولة بكثرة، ولكنها تصب في بوتقة السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، ومن هذه المصطلحات يمكن أن نذكر:

مصطلح المؤسسة الإيكولوجية: وهي تلك المؤسسة التي لها رؤية بخصوص البيئة، بحيث تختار طرق التصنيع وتحترم رغبات المستهلكين.

مصطلح المستهلك الخضر والمنتج الخضر: حيث أن المستهلك الخضر هو المستهلك الذي يرغب في شراء منتجات ليست لها آثار سلبية على البيئة، حيث يتصف هذا المستهلك بالوعي البيئي، وبالتالي فهو يعتمد إلى عدم شراء منتجات المؤسسات الملوثة. أما مفهوم المنتج الخضر فقد عرف كما يلي: يكون المنتج نظيفا إذا كان مصنوعا بشكل نظيف، قابل للاستعمال بشكل نظيف، وقابل للرمي بشكل نظيف، ولكن ما يعاب على هذا المفهوم هو أن مصطلح النظافة يختلف في المكان والزمان.¹

¹- عبد الكريم لحليح، دور نظام الإدارة البيئية **iso14001** في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2016/2017، ص47

تعريف المنظمات العالمية للسلوك البيئي:¹

بالإضافة إلى ما سبق، هناك عدة تعريفات ومفاهيم أطلقها خبراء ومنظمات عالمية في هذا المجال:

- كفاح طبيعة:

المؤسسات الحامية للبيئة هي تلك المؤسسات التي تحاول إيقاف الاضطرابات المرتبطة بالاستهلاك والتدمير بشكل نائي.

- هيئة 21:

المؤسسات الحامية للبيئة هي المؤسسات المسؤولة التي تختار شعار التنمية المستدامة.

- lybrand وCoop :

حماية البيئة من طرف المؤسس تعني:

- خفض استهلاك المواد الأولية؛
- خفض استهلاك الطاقة؛
- خفض المطروحات الجوية (الهوائية)؛
- خفض كمية أو أضرار النفايات؛
- استعمال مواد مسترجعة؛
- تمديد مدة عمر المنتجات.

- Green peace

حماية البيئة تعني امتلاك آثار ايجابية فقط على البيئة، مع أنه لا توجد حماية البيئة حقيقة من طرف المؤسسة.

- أصدقاء الأرض:

حماية البيئة من طرف المؤسسة غير موجودة، فالمؤسسة عند قيامها بعملية الإنتاج تنشأ بالضرورة عنه آثار سلبية على البيئة. وفي أي حال من الأحوال فتمويل فعل ايكولوجي (مثل إعادة التشجير)، لا يدخل في إطار حماية البيئة من طرف المؤسسة.

¹عائشة سلمى كيجلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008/2007، ص63

Réseaux Ecole Nature -

حماية البيئة من طرف المؤسسة، هو الحد من تخريب البيئة وتفضيل التحسينات حتى على حساب عوامل أخرى كتعظيم الفائدة.

- شركة وطنية لحماية الطبيعة:

المؤسسات وحماية البيئة هما مفهومان مرتبطان فعلى كل حال المؤسسة مجبرة على حماية البيئة بفعل التشريع، لكن يمكننا اعتبار أن المؤسسات الحامية للبيئة هي تلك التي تستوعب مفهوم التنمية المستدامة.

WWF -

حماية البيئة من طرف المؤسسة تعني: الحفاظ على موارد كوكبنا أي:

- الموارد الأولية؛

-سيرورة الإنتاج؛

- التعليب؛

-التوزيع؛

- إفراغ النفايات؛

-استعمال مواد قابلة للتجدد ومستدامة على المدى القصير كما على المدى الطويل؛

-خفض التلوث والتبذير؛

- إدخال منتجات محترمة للبيئة؛

-احترام التشريعات؛

-تمويل مشاريع الحفاظ على البيئة سواء التعليمية أو التربوية.

الفرع الثاني: محددات السلوك البيئي

المؤسسة في تعاملها مع البيئة تتأثر بجملة من العوامل حيث أن هذه العوامل هي التي تحدد سلوكها قضايا حماية البيئة. هذه العوامل تكون ذاتية أو نابعة من المحيط الذي تعيش فيه وتتمثل في:

1. ضغوطات خارجية: منها:

ضغوطات حكومية:

تلجأ السلطات العمومية في أغلب الأحيان إلى وضع مجموعة من التدابير الردعية والمحفزة من أجل دفع المؤسسات إلى إدماج الاهتمامات البيئية في إدارتها وعند وضعها للسياسة البيئية، تقوم السلطات العمومية بالاختيار بين نوعين من الأدوات "التدابير التنظيمية"، والتدابير التحفيزية "التي هي بالأساس أدوات اقتصادية، ظهر حديثا الجيل الثالث من أدوات السياسة البيئية والمتمثل في "المقاربات الطوعية". تستعمل الحكومات هذه الأدوات استجابة للضغوطات المتزايدة للرأي العام والذي أصبحت حماية البيئة من أولى اهتماماته وحسب الكثير من الباحثين، تشكل أدوات السياسة البيئية للحكومة المصدر الأهم للضغوط الخارجية الممارسة على المؤسسات من أجل حماية البيئة.¹

ضغوط الزبائن:

مع تزايد الوعي البيئي ظهر ما يسمى المستهلك الأخضر وهو ذلك المستهلك الذي يملك مواقف صديقة للبيئة، تتحدد أساسا من مؤثرات نفسية وتنعكس في السلوك الاستهلاكي الواعي بيئيا، وهذا ما يدفعه إلى تجنب شراء منتجات أي مؤسسة مشكوك في توجهها البيئي.

ضغوط العلماء والجمعيات البيئية ووسطاء الإعلام:

يلعبون دورا هاما عند الرأي العام، حيث تحاول المؤسسات تخفيض التأثيرات الضارة بالبيئة من أجل كسب ثقة هذه الجمعيات نظرا لقدرتها على تعبئة الرأي العام، فهي تمثل عنصر ربط يقوم بتحويل الاهتمامات البيئية لمختلف مكونات المجتمع المدني إلى ضغوطات على الشركات الملوثة تؤدي بها إلى اعتماد سلوك بيئي فعال كذا العلماء ووسطاء الإعلام الذين لا يقل دورها أهمية من الجمعيات البيئية.

شركات التأمين:

تتعرض المؤسسات لصعوبة مالية كبيرة نتيجة للخسائر الاقتصادية المترتبة عن الكوارث البيئية وأيضا التكاليف العالية التي تتحملها من أجل تطهير التلوث الناتج عن هذه الكوارث.

¹ محمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة، مجلة الباحث، ورقة، العدد 7، 2010/2009.

ولهذا تلجأ هذه المؤسسات إلى شركات التأمين من أجل استعادة من خدماتها في مجال تأمين المخاطر حيث تدفع هذه الأخيرة المؤسسات إلى تغيير سلوكها البيئي من أجل الاستفادة من شروط تأمين أفضل. البنوك: تفرض بعض البنوك على المؤسسات الملوثة إعداد دراسة معمقة للأثر البيئي لنشاطها كشرط مسبق لأي نقاش حول مشاريع تمويل محتملة.

2. ضغوطات داخلية:

- تأثير الأطراف ذات المصلحة: تمارس العديد من الأطراف ضغوطا على المؤسسات من أجل حماية وضمان أولوية مصالحها، إذ أن المؤسسات الملوثة تكون عرضة لضغوطات خارجية تنشأ لدى الرأي العام، تلزم الأطراف التي تتعامل بشكل دائم مع المؤسسة على ممارسة ضغوطات عليها من أجل تصحيح سلوكها البيئي استجابة لتطلعات الرأي العام، وتتمثل هذه الأطراف في:

- المساهمون: رغبة المساهمون في الحفاظ على سمعة المؤسسة هو الحافز الأساسي لهم للاهتمام بقضايا البيئة، حيث يرون أن الاستثمار في مؤسسات تتميز بأداء ضعيف هو مخاطرة كبيرة، إذ يؤكد البعض أن هناك نمو جوهري فيما يطلق عليه الاستثمارات الأخلاقية التي لا يتسبب عنها أي أضرار بيئية.

- المستخدمون: حيث يستنكر المستخدمون السلوك غير المسؤول اتجاه البيئة فيضغطون على الهيئات المختلفة داخل المؤسسة من أجل التأثير على القرارات المختلفة بحماية الوسط الطبيعي.¹

- المستهلكون: أن نمو الوعي البيئي لدى المستهلك حفز المؤسسات على تصحيح السلوك البيئي بهدف الحفاظ على وضعيتها التنافسية في السوق.

- الموزعون: تتخذ مؤسسات التوزيع إجراءات وتدابير ذات اهتماما بقضايا البيئة الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على توجهات المنتجين الراغبين في تسويق منتجاتهم.

- أخلاق المدراء: أثبتت الدراسات أن المدراء يحاولون دوما تسيير شركاتهم بما يتماشى مع دوافعهم الأخلاقية، وعليه لأخلاقيات القادة دورا هاما في إقرار إدماج البعد البيئي في شركاتهم.

- الفرص الاقتصادية: إن إدماج البعد البيئي في المؤسسة يعتبر وسيلة تستغلها المؤسسة للاقتناص بعض الفرص الاقتصادية مثل التحفيز التسويقي من خلال اعتماد مقارنة بيئية لتسويق منتجاتها. كما قد

¹ حوالية يحي، بورعدة حورية، التحديات البيئية المؤثرة في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية" تجارب المؤسسات الجزائرية في تطبيق النظام البيئي الأيرو"، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 01/العدد 1، ص69

تستخدم السلوك البيئي لأغراض المنافسة أو لغرض تحقيق المردودية من خلال العمليات إعادة تدوير النفايات والاستثمار في المجالات النظيفة.

- **العوامل الموقفية:** تشير العديد من الدراسات إلى الدور المرجح للعوامل الموقفية في تبني سلوك حماية البيئة في المؤسسة، يمكن حصر هذه العوامل في: عمر المؤسسة، قطاع النشاط، حجم المؤسسة، الانتساب الدولي، التوجهات الإستراتيجية والمرونة الصناعية.¹

الفرع الثالث: أصناف السلوك البيئي

تمثل التنمية المستدامة رهانا مضاعفا بالنسبة لعالم المؤسسات: رهان اقتصادي للمؤسسات واستمراريتها على المدى الطويل، بالإضافة إلى مساهمتها في رهانات المجتمع وهو ما يدفعها إلى العمل جاهدة لإدماج البعد البيئي في نشاطها الاقتصادي، منتهجة في ذلك عدة سلوكيات بيئية، التي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:²

الجدول رقم (1): السلوكيات البيئية للمؤسسات

نوع السلوك البيئي	الاعتبارات الايكولوجية	إدراك الاستثمار التكنولوجي	مستوى إدماج المعطيات الإيكولوجية
حساس	الطبيعة = نظام	الاستثمار مرتبط بجودة المنتج والموقع. ميزة تنافسية	استراتيجي
امتثالي	الطبيعة = وسط	تكلفة لازمة ولكن يجب خفضها	تنظيمي
دفاعي	الطبيعة = موارد	تكاليف غير ضرورية لابد من تجنبها	تقني

المصدر: حريد رامي، سلامة سارة، انعكاسات الالتزام البيئي على الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية "مؤسسة فرتيال نموذجاً"، مجلة اقتصاديات المال الأعمال JFBE.

¹مرجع نفسه، حولية يحي، بورعدة حورية، ص69

²- حريد رامي، سلامة سارة، انعكاسات الالتزام البيئي على الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية "مؤسسة فرتيال نموذجاً"، مجلة اقتصاديات المال الأعمال JFBE.

السلوك البيئي الدفاعي:

حيث يتبع منطق مالي بحت ويهتم بالنواحي الاقتصادية للمؤسسة فقط، وهدفه الوحيد هو تحقيق الربح، حيث تعتبر الاستثمارات البيئية كتكاليف إضافية غير نافعة، يجب تفاديها لتعارضها مع الأهداف الاقتصادية. هذا السلوك تتميز بها لمؤسسات التي تكون مستعدة لدفع غرامات مالية في حالة ما إذا كانت الاستثمارات البيئية المطلوبة مكلفة.

يعتبر السلوك البيئي الدفاعي غير منتشر بكثرة، بسبب أن المخاطر المترتبة عن عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية أصبحت كبيرة، يمكن أن نجد هذا النوع من السلوك خاصة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتميز بقلة الحذر واليقظة، وعدم تماشيها مع القوانين البيئية. كما يمكن أن نتبع هذا السلوك-بصفة قليلة جدا-المؤسسات الصناعية الضخمة التي تمتلك كقوة تفاوض كبيرة.¹

السلوك الممتثل:

عنوان هذا النمط من السلوك هو الامتثال للقانون to Obey to Law، والذي يقوم على نفس المبدأ القائم في السلوك الدفاعي من حيث تعظيم الربح العامل المفسر له، إلا أنما يميز السلوك الممتثل كونه ملزم بإتباع القوانين سواء كانت محلية أو وطنية أو إقليمية أو دولية التي تنظم عمل هذه المؤسسات، وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن بين الصناعيين وأطراف المصلحة الأخرى، فمصدر التمييز بين ما هو صائب وما هو خاطئ في السلوك الممتثل يرجع إلى القانون الذي يعد مصدر الموازنة بين الحقوق والواجبات في المؤسسة.

يتبين من الطرح السابق أن السلوك الممتثل مقترن بالمسؤولية الاجتماعية، حيث تسعى المؤسسات تفاديا لاصطدام بالقانون ما يدفعها للالتزام بالحد الأدنى من المسؤولية الاجتماعية التي يفرضها القانون، لذا نجد في الأدبيات الاقتصادية من يسميها بالمسؤولية القانونية، وهذا التوجه في الحقيقة نتيجة إدراك المؤسسات أن المصلحة الذاتية الضيقة يمكن أن تكون مكلفة أكثر لدى زبائن أكثر وعيا بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، لذا يعد هذا التوجه أمر حتمي.²

¹مرجع سبق ذكره، عبد الكريم لحيلح، دور نظام الإدارة البيئية iso14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ص63

²ظاهر خامزة، إبراهيم بختي، أثر السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية "دراسة ميدانية"، مجلة الباحث، العدد 16، 2016، ص337

1- السلوك الواعي:

يتخطى هذا النمط من السلوك المصلحة الذاتية الضيقة المستمدة من المسؤولية الاقتصادية، كما يتخطى الالتزامات القانونية المستمدة من المسؤولية القانونية، ليقوم على مبدأ الأخلاق والقيم (المسؤولية الأخلاقية) في تحديد ما هو صائب وسليم وعادل وما هو خلاف ذلك، فيما يتعلق بسلوكها اتجاه البيئة والمجتمع.

يأخذ هذا السلوك بمدخل الوقاية بدل مدخل العلاج الذي يأخذ به النمط الساق، حيث تتم الوقاية من المنبع أو كما تسمى في تسيير البيئة بمعالجة المدخنة، كما يتسم هذا النمط بالطوعية والاستجابة الواعية للمؤسسات، بطريقة تضمن تحقيق سمعة قوية وقبول واسع يكسب تعامل أفراد المجتمع والحكومة معا.¹

المطلب الثالث: ماهية الضرائب والرسوم البيئية

الفرع الأول: نشأة وتعريف الضريبة البيئية

أولاً: النشأة:

تعود أولى الدراسات الاقتصادية التي صورت مفهوم الضريبة البيئية إلى العام 1920، وذلك عندما نشر عالم الاقتصاد البريطاني آثر سيسيل بيغو كتابه المشهور "اقتصاد الرفاهية" welfare the economics، وفيه يعالج "البعد الخارجي" أو "التأثير الخارجي" لفعل الإنتاج أو الاستهلاك.

ويأخذ الكتاب كمثال شظايا الفحم الحجري المتطايرة التي تصدرها القاطرات البخارية، وهي كناية لقطع من الفحم المتأرجح تتطاير أحيانا من المداخن وتتسبب باحترق الغابات أو الحقول المجاورة للسكك الحديدية، ويرى بيغو أن وضع ضريبة على الأضرار الناجمة عن تطاير تلك الشظايا تغرم بها شركة السكك الحديدية، قد يدفع إلى وضع تجهيزات ضد تطاير الشظايا، ويساعد في الحد من النتائج السلبية، وهذا المنطق هو الذي أسس فيما بعد لمبدأ "من يلوث يدفع".²

وفي ضوء ذلك أيضا تم اللجوء الى وسائل التحفيز الضريبي لحماية البيئة في العصر الحديث، إذ طبق نظام الضريبة البيئية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1967 تحت اسم Tax Expenditure، ويهدف هذا النظام إلى إعفاء جزئي أو كلي من يدفع الرسوم الايكولوجية " البيئية " إذا امتثلت المنشآت الملوثة إلى التدابير المتعلقة بمكافحة التلوث.

¹ مرجع نفسه، طاهر خامرة، إبراهيم بختي، ص 337

² مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة، دار ومؤسسة رسلان، دمشق سوريا، 2013، ص 344

كما أن الاتحاد الأوروبي دافع خلال اجتماع كيوتو في اليابان حول البيئة والذي بدأت مفاوضاته الأولى في كانون الأول عام 1997 عن فكرة حماية البيئة من خلال فرض الرسوم والضرائب البيئية من أجل حماية البيئة ومقاومة الاحتباس الحراري.

وقد شهد هذا الاجتماع حينها معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لمطالبتها بتخفيض الكمية المستهدفة من غازات الاحتباس الحراري، ولكن المقترح الأمريكي هو الذي تم قبوله في نهاية المطاف ومع ذلك سعت الدول الأوروبية إلى جعل الضريبة Eco Tax أحسن وسيلة معاصرة لحماية البيئة، مما أدى إلى أن تصبح هذه الطريقة أفضل وسيلة جبائية على المستويين الدولي والوطني لحماية البيئة. فتقريبا كل الدول الأوروبية المجتمعة في الاتحاد الأوروبي تبنت هذا الطرح، وأيضا كثيرا من الدول العربية قامت بإصدار قانون الضريبة البيئية في وطنها مثل مصر، الجزائر، تونس، المغرب، سوريا، والدول الخليجية.¹

ثانيا: تعريف الضرائب والرسوم البيئية

- **الضرائب البيئية:** أو الجباية الخضراء أو ضرائب التصحيح أو ضرائب التلوث وجميعها لها معنى واحد، فهي مبالغ مالية يتم دفعها جبرا إلى الدولة من قبل كل من يتسبب في التلوث البيئية، وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الضرائب البيئية بأنها "ضريبة قاعدتها أو أساسها وحدة طبيعية، والتي أثبتت تأثيرها السلبي على البيئة عرفيا أو تقليديا أو بالاتفاق، بالإضافة إلى الضرائب المتعلقة بالتلوث كل الضرائب النقل والطاقة تصنف على أنها ضرائب بيئية.
- فالضريبة البيئية هي إلزام الممول جبرا وبصفة نهائية دون مقابل بدفع مبلغ نقدي محدد لخزينة الدولة بقصد حماية البيئة، أي أنها عبارة عن اقتطاع إجبارية يدفعه الفرد إسهاما منه في التكاليف والأعباء العامة، ذلك أن حماية البيئة يندرج ضمن الأعباء العامة، وتفرض الضريبة البيئية لتعزيز مبدأ (الملوث يدفع) لدمج تكاليف إصلاح الأضرار في سعر المنتج، وخلق الحافز لكل من المنتجين والمستهلكين بتغيير النشاطات المؤثرة على البيئة وتحقيق سيطرة أكبر على التلوث.
- **الرسوم البيئية:** نظرا لما توفره الدولة من خدمات خاصة تستخدم فيها تقنيات التطهير والسلامة البيئية، فهي تفرض على المستفيدين من هذه الخدمات رسوما خاصة لا تظهر إلا عند الاستفادة المباشرة من خدماتها (مثل رسم التطهير أو النظافة، رسم الاستفادة من المياه الصالحة للشرب).²

¹ مرجع نفسه، مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة، ص344.

² زعرور نعيمة، حبشي أسماء، الجباية البيئية وسيلة لردع التلوث والحفاظ على التلوث، مجلة التكامل، العدد 6، بسكرة، 2019، ص 26

الفرع الثاني: عناصر وأهداف الضرائب والرسوم البيئية

أولاً: عناصر الضريبة

-المكلف بالضريبة البيئية:

يجب أن يكون المكلف بالضريبة البيئية بحسب الأصل وفقاً للقواعد العامة للعدالة الاجتماعية هو من تسبب في إحداث هذا التلوث (أي الملوث)، هذا الأصل العام هو ما أخذ به في أدب اقتصاد البيئية، وتم صياغته في المبدأ الشهير الملوث يدفع $principle: polluer -pays$ والذي يتم اختصاره عادة في (P.P.P).¹

أ - مبدأ الملوث يدفع:

لقد ظهر مبدأ الملوث يدفع P3 لأول مرة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) في سنة 1972 كمبدأ للسياسة البيئية يهدف إلى تشجيع الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وكمبدأ اقتصادي يرمز إلى تحمل الملوث تكاليف محاربة التلوث كإجراء اقتصادي لحماية البيئة.² يقصد بمبدأ الملوث الدافع إدراج كلفة الموارد البيئية ضمن ثمن السلع أو الخدمات المعروضة في السوق، ذلك أن إلقاء نفايات ملوثة في الهواء أو التربة هو نوع من استعمال هذه الموارد ضمن عوامل الإنتاج، وبذلك ينبغي أن يدخل استعمال هذه الموارد الطبيعية في كلفة المنتج أو الخدمة المعروضة. وتؤدي مجانية استخدام هذه الموارد البيئية التي تدخل ضمن عوامل الإنتاج إلى هدرها، لذلك يعتبر الاقتصاديون، أن سبب تدهور البيئة تعود إلى مجانية استخدام الموارد البيئية.³ في مبدأ الملوث الدافع يتعلق الأمر بتحمل الملوثين مبلغ النفقات العمومية التي صرفتها الدولة لتطبيق الإجراءات المرتبطة بالإبقاء على البيئة في مستوى مقبول أو في حالة مقبولة كما حددته السلطات العمومية ليكون كذلك.⁴

¹ عمرو محمد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 49 أبريل 2011، ص402.

² أوصلح عبد الحليم، إستراتيجية ربط البيئية بالسياسة الجبائية وأثارها على التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علم الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013، ص127.

³ وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق تخصص قانون عام، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007، ص75.

⁴ أحمد نعاش، أي مكانة للتضريب البيئي؟، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، العدد 38، المغرب، 2014، ص70.

ب- مبدأ المستخدم يدفع: تطبق بعض الدول مبدأ آخر المتمثل في مبدأ المستخدم يدفع أو بموجب هذا المبدأ يجب على مستخدم الموارد الطبيعية تحمل تكلفة تلك الموارد التي يستغلها بما في ذلك تكاليف استخدام وسائل الإعلام في الإعلان عن أوجه التلوث التي يحدثها أو يبيثها في الأوساط البيئية المحيطة بنشاطه، ويعد هذا المبدأ في رأي مؤيديه، وسيلة هامة للتخصيص الكفء للموارد والنفقات فهو يشجع الاستخدام الرشيد للموارد البيئية، والتي هي في حقيقتها محدودة، ويؤدي استخدامها عن طريق الإنتاج أو الاستهلاك إلى تدهورها والإقلال منها، فضلا عن أنه يجعل الجمهور يدرك حين اتخاذ قرار الشراء والأضرار التي يسببها للبيئة

(إنتاج بعض السلع)، حيث أنه سوف يدفع ثمنا أعلى لشراء السلع التي تنتج باستخدام طرق إنتاجية ملوثة للبيئة بالمقارنة بثمان السلع المماثلة المنتجة بدون إضرار بالبيئة، إن تطبيق هذا المبدأ يوفر للدولة إجراءات جوهرية لتمويل النفقات العامة الموجهة لحماية البيئة.¹

تبعا لذلك يمكن فرض رسوم بيئية على المؤسسات الصناعية الملوثة واستغلال تلك الرسوم في تدعيم صناديق وطنية ومحلية لمكافحة التلوث البيئي، وفي تمويل أنشطة مراقبة التلوث ومكافحة الأضرار البيئية، على أن الرسوم البيئية تستهدف من ناحية أخرى تعديل سلوكيات المنتجين وتوجيهها نحو خدمة البيئة خلال تطوير آليات الإنتاج الصناعي النظيف، ورغم أن البعض يرى أن فرض رسوم بيئية ضعيفة سيجعل الملوث يجد دائما فائدة في دفعها، وبالتالي الاستمرار في تلويث البيئة عوض إقامة أجهزة لمكافحة التلوث أو معالجة المياه المستعملة، فإن فرض رسوم بيئية ضعيفة قد يكون لتفادي وضع عبء مالي ثقيل على القطاع الصناعي الذي يجب تأهيله نحو احترام البيئة وتعويده على الإجراءات الجبائية الحديثة، التي تعرف تطورا كبيرا في الأنظمة المقارنة.²

ثانيا: أهداف الضرائب والرسوم البيئية وأشكالها

1-الأهداف

تهدف الدولة من وراء فرض الضرائب البيئية إلى جملة من الأهداف، يمكن تلخيصها فيما يلي:³

¹ عمرو محمد السيد الشناوي، مرجع سابق، ص205.

² إبراهيم اومغار، إشكالية التمويل والرقابة في ميدان البيئة، المجلة العربية للتدقيق والتنمية، العدد 38، المغرب، 2014، ص48.

³ مرجع سبق ذكره، مصطفى يوسف كافي، ص203

- ❖ إن فرض الضريبة يهدف إلى حماية الإنسان، بتوفير الظروف البيئية المناسبة الخالية من كل مظاهر التلوث، بل أن الهدف كان وراء المناداة بفرض ضريبة بأسعار مرتفعة، وذلك تطبيقاً للقاعدة التي تقوم عليها السياسة الضريبية التي تعني من ناحية، أن الضريبة ينبغي أن تفرض بأسعار معقولة بالنسبة للسلع ذات الاستعمال الشائع، وهي تلك السلع التي لا يترتب عليها كفاءة عامة أي آثار ضارة، وتعني من ناحية أخرى، أن الضريبة تفرض بأسعار مرتفعة جداً على السلع الأكثر ضرراً.
- ❖ المساهمة في إزالة التلوث من خلال الإجراءات العقابية التي يتضمنها فرض الضريبة البيئية سواء كانت غرامات مالية أو عقوبات جنائية يتعرض لها المخالف لقواعد البيئة و=المتسبب بأضرار لها.
- ❖ أن فرض الضريبة وسيلة تجبر الأفراد والمؤسسات على أن تسلك أحد الطرق الثلاثة:
 - إما التوقف تماماً عن النشاطات الملوثة للبيئة.
 - أن تتحمل تكاليف نشاطها المضر للبيئة، بحيث يتم استخدام حصيلة الضريبة في معالجة الأضرار التي يسببها السلوك البيئي الضار.
 - أن يبحثوا عن حلول فنية وتقنية تكفل قيامها بأنشطتها دون تلويث البيئة.
- ❖ الحد من الأنشطة الخطيرة والملوثة للبيئة باعتبارها أصبحت مكلفة جداً، وبالتالي سيحاول المسببين للتلوث العمل بجدية لمنع وتقليل التلوث لأنه أصبح يشكل عبء اقتصادي ومالي عليهم في حالة تسببهم أو مساهمتهم بالتلوث؛
- ❖ فرض الضريبة يولد الحوافز والمشجعات من أجل التخلص الصحي من النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة وعدم تخزينها؛
- ❖ إيجاد السبل الكفيلة بوقاية البيئة التي نعيش فيها من الإنسان الضار؛
- ❖ إيجاد وتوفير المصادر المالية الجديدة لحماية البيئة وتخليصها من النفايات والأضرار؛
- ❖ إن فرض الضريبة للحد من التلوث يؤدي بالمكلف بأدائها إلى الاتجاه نحو التقليل من التلوث.

2- أشكال الجباية البيئية:

بما أن حماية البيئة أصبحت أولوية سياسية واقتصادية بالتساوي مع القضايا الاقتصادية، ما استوجب تدخل قضية الاستدامة البيئية في جميع جوانب التنمية وذلك بتفعيل آليات حمايتها، إذ تعتبر الجباية البيئية كآلية أساسية لها دورها في التأثير على الملوثين عندما يتعلق الأمر بتقليص مواردهم وأرباحهم.

أشكال الضرائب والرسوم البيئية:

أ- الضريبة على المنتجات: وذلك بفرض الدولة ضريبة في مختلف الوحدات الإنتاجية المصاحبة لتلوث بيئي وتحدث أضرارا اجتماعية.¹

ب- الضريبة على النفايات أو الانبعاثات: هذه الضريبة تفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية فهي تختلف عن سابقتها، فهي تعكس فيه الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة، بتطبيق هذه الضريبة يقوم المنتجون بتخفيض الانبعاثات وذلك بالقيام بمجموعة من الإجراءات بتحويل منتجات أقل تلوثا.

ج- الضرائب الخضراء: استخدم هذا النوع من الضرائب في دول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ويتم تطبيقها خاصة في قطاع الصناعة وبالخصوص الاسمنت لأن آثاره السلبية واضحة.

كذلك تطبق هذه الضريبة في حالة الازدحام وتسمى ضريبة الازدحام، وتم تطبيقها في ستوكهولم سنة 2006 والتي فرضت على مالكي العربات المسجلة في السويد وذلك بدفعهم للضريبة خلال عبورهم عبر محطات الدفع وعددها 18 خلال أيام الأسبوع (من الساعة 06:30 صباحا إلى غاية 18:30 مساء) سواء عند الدخول أو الخروج من وسط ستوكهولم.

¹ لوجمة كسارة، دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي، (دراسة حالة الجزائر ولاية بسكرة)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2015-2016، ص32.

كما استنتجت من هذا الإجراء أي ضريبة الازدحام عربات الإنقاذ الحافلات التي لا يقل وزنها عن 14طن، العربات المسجلة في السلك الدبلوماسي، سيارات التاكسي، الدراجات النارية، العربات التي تحمل لوحات أجنبية، العربات العسكرية، السيارات الكهربائية أو غازية غير غاز السائل.

د-ضريبة الكربون: إن زيادة الغازات في الجو نتيجة الاستهلاك المفرط للنفط والغاز والفحم وكذلك ارتفاع درجة حرارة الأرض مما دفع بهذه الدول إلى فرض ضريبة تسمى بضريبة الكربون وذلك للحد من استعمال (النفط، الغاز والفحم) واستبداله بمصدر جديد ونظيف للطاقة وذو تأثير أقل على البيئة، وبهذه الضريبة تساعد على زيادة الطلب على أنواع أخرى غير النفط وتغيير الأسعار لصالحها وزيادة أسعارها وخفض استهلاك الوقود المضر بالبيئة وفي نفس الوقت هذه الضرائب تؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتج والمستهلك هو الذي يتحمل ارتفاع الأسعار.

فقد أصبحت الحماية البيئية مسألة أخلاقية ومجتمعية بحيث اهتمت بها الأمم المتحدة ومنظمات متخصصة ومن خلالها صدرت العديد من الاتفاقيات وقواعد ومبادئ إرشادية وتم تطبيقها في عدة دول سواء الأوروبية أو العربية.

الفرع الثالث: مزايا وصعوبات الضريبة الخضراء¹

أولاً: مزايا الضرائب والرسوم البيئية

للضرائب البيئية مجموعة من المزايا نذكر منها:

- تدمج ضمن تكاليف الخدمات البيئية والأضرار البيئية مباشرة ضمن أسعار السلع والخدمات والفعاليات التي أدت إليها، وهذا ما يساعد على تطبيق مبدأ الملوث يدفع، ويسمح باندماج السياسات الاقتصادية والمالية والبيئية.
- تحفز المنتجين والمستهلكين على الابتعاد عن السلوكيات الضارة بالبيئة.
- تحفز المنتجين على الابتكار والإبداع عند تكون الطاقة، المياه، المواد الأولية والنفايات خاضعة للضرائب.

¹عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص171.

وهذا ما يقودهم إلى استخدام أساليب جديدة ومتطورة للإنتاج النقل والإسكان واستخدام الطاقة والاستهلاك العام قصد تخفيض الضرائب التي يدفعونها، وهذا ما يساعد على تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

- تؤدي إلى زيادة الإيرادات التي يمكن استخدامها لتحسين البيئة، وإلى منح الحوافز للآخرين للقيام بذلك أو لتقليص حجم بعض الأعمال الأخرى ذات التكلفة الأعلى، مثل ضرائب العمل على زيادة العمالة والرفاه الاقتصادي.

ثانياً: صعوبات الضرائب والرسوم البيئية:

- صعوبة تحديد الملوث بالإضافة إلى صعوبة تحديد حجم التلوث الذي يمكن أن يحدثه.
- عدم تدارك الأنظمة البيئية مما أدى إلى تعقدها وصعوبة فهمها الذي بدوره أدى إلى صعوبة تحديد التأثيرات السلبية التي يمكن أن تنتج عن التلوث.
- عدم تماثل ملوثات البيئة، مما يصعب تقدير حجم الرسوم البيئية التي يمكن أن تفرض على المتسبب في التلوث. مخلفات صناعية، مخلفات الحضرية (العائلات، المحلات التجارية) أو مخلفات سائلة ومخلفات صلبة وغازية، بالإضافة إلى درجة السمية المنحدرة من الملوثات.
- التأثير السلبي لزيادة التكاليف في حالة فرض ضريبة بيئية مما يؤدي إلى التأثير على التنافسية بين المؤسسات الوطنية.
- قد تؤدي الضريبة الخضراء إلى غلق بعض المؤسسات التي لا يمكنها التقليل من حجم التلوث، وهو ما يؤدي إلى مناصب الشغل، وإلى فقدان الخزينة العمومية بعض مواردها المالية.
- إشكالية التلوث العابر للحدود حيث يطال التلوث العابر للحدود فيجب إلزام البلدان المتسببة في التلوث بالدفع لحملها على إتباع سلوك إيكولوجي جيد ولا يأتي هذا إلا عن طريق الاتفاقيات الدولية التي يمكن أن تبرم بين الدول، إلا أنه توجد عدة معوقات على المستوى الوطني أو الدولي تحول دون التطبيق الكلي لهذه الاتفاقيات، ويمكن تلخيصها في المعوقات التشريعية والإدارية المعوقات السياسية والاقتصادية، المعوقات في الكوادر الوطنية المتدربة.¹

¹- نفس المرجع، عبد المجيد قدي، ص172

- العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية هي علاقة معقدة، فبعض الخبراء يرون في الامتثال للمستلزمات البيئية عبئا إضافيا يزيد تكاليف الإنتاج، ويضر بالقدرة التنافسية للشركات والقطاعات الصناعية ويصر البعض على أن المعايير البيئية هي آلية مفيدة لتحسين كفاءة الإنتاج والحد من التأثيرات السلبية على البيئة لأن المجتمع برمته يدفع ثمن التدهور البيئي.

- قد تتأثر المؤسسات التي تحافظ على البيئة، من خلال إنتاج السلع البيئية باستعمال آليات ووسائل متطورة، مما يجعل أسعار سلعها أكبر من السلع التي لا تولي البيئة أية أهمية، وذلك في حالة عدم فرض الضرائب البيئية.

المطلب الرابع: الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر

سعت الجزائر منذ سنة 2002 إلى إيجاد إجراءات مالية لمحاربة التلوث والتقليل منه لذا أصدرت ما يسمى بقانون الجباية البيئية، وقد تم إدخال أو لضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992 حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة TAPD، وكان التجسيد الفعلي للجباية البيئية كأداة اقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تم استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال قوانين المالية لسنوات 2002، 2000 و2003. ومن خلالها سنتناول الرسوم البيئية المؤسسة قانونيا.¹

أولاً: الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة (TAPD)

بموجب المادة 117 لقانون رقم 91-25 مؤرخ في 11 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 18 ديسمبر 1991، يتضمن قانون المالية 1992 تتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطرة على البيئة تم تأسيس هذا الرسم من القانون المالية 1992 والذي تم تعديله بالمادة 54 من القانون المالية سنة 2000 حيث تم تجديده بالمادة 202 لقانون المالية 2002.

يخصص حاصل هذا الرسم كما يلي:²

- 33 % لميزانية الدولة.

¹- بوزريع صالبيحة، عائشة بوتلجة، النظام الجبائي وأثره في الحد من التلوث "دراسة حالة الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 3، 2018، ص 163

²المادة 54 من قانون المالية، العدد 30، 31 ديسمبر 2019

- 67 % لصندوق الوطني للبيئة.

يتم تطبيق المعامل المضاعف حسب الكيفيات المحددة في المواد 4 و5 و6 من المرسوم التنفيذي رقم 09 _ 336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009.¹

ثانياً: الرسم التكميلي على التلوث الجوي من المصدر الصناعي (TCPA)

بموجب المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002 تم تأسيسه كما تم تعديله بالمرسوم التنفيذي 299_7 تبعا للمواد 1،2،3، أين تم تطبيق الوعاء مضاعف للكميات المنبعثة بحسب السلم من 1 إلى 5 درجات أي من 10% كحد أدنى إلى 100 % كحد أقصى للمؤسسات المصنفة وفق النسب التالية:²

- 33% لصالح الصندوق الوطني للبيئة؛

- 50% لصالح الخزينة العمومية؛

- 17% لصالح البلدية.

ثالثاً: الرسم على الوقود:

اعتمد بموجب المادة 38 من قانون رقم 01_ 21 يتضمن قانون المالية لسنة 2002 وهو يمثل 1دج لكل لتر بنزين يقطع من المصدر كما تم تعديله بالمادة 55 من قانون المالية لسنة 2007 رقم 06_ 24 ويوزع كالتالي:³

- 50 % لصالح الصندوق الوطني للبيئة؛

- 20 % لصالح الخزينة العمومية؛

- 30 % لصالح البلدية.

¹المواد 4 و 5 و 6 من المرسوم التنفيذي رقم 09 _ 336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009 يتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة ، 63 .

²المادة 91، المعدلة بموجب أحكام المادة 64 من قانون 11 – 17 المؤرخ في 08 ربيع الثاني 1439 الموافق ل 27 ديسمبر 2017 والمتضمن قانون المالية 2018، ج ر ج، العدد 30، 31 ديسمبر 2019.

³ المادة 38، المعدلة بموجب أحكام المادة 55 من قانون 06 – 24 المؤرخ 2007

رابعاً: الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة المستوردة أو المنتجة محلياً

تم اعتماده بموجب المادة 60 من قانون المالية لسنة 2006 من قانون رقم 05 _ 16 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1426 الموافق 31 ديسمبر 2005 يتضمن قانون المالية 2006، أين يحصل ويوزع بحسب ما نص عليه المرسوم التنفيذي 7_ 117 المؤرخ في 21 أبريل 2007 يحدد كفاءات اقتطاع وإعادة دفع الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة و/أو المصنعة محلياً.

خامساً: رسوم الزيوت والشحوم الزيتية:

اعتمد بموجب المادة 61 من قانون رقم 05-16 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1426 الموافق 31 ديسمبر 2005 يتضمن قانون المالية 2006، رسم على الزيوت والشحوم، كما تم تعديله بموجب المادة 46 من أمر رقم 08-02 مؤرخ في 21 رجب عام 1429 الموافق 24 يوليو 2008 يتضمن قانون المالية التكميلي 2008، أين يحصل ويوزع بحسب ما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 07-118 مؤرخ في 3 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 21 أبريل 2007 يحدد كفاءات اقتطاع وإعادة دفع الرسم على الزيوت والشحوم وتحضيرات الشحوم المستوردة أو المصنعة محلياً.¹

سادساً: رسوم الإفرازات الصناعية السائلة:

اعتمد بموجب المادة 94 من قانون رقم 02-11 مؤرخ في 20 شوال عام 1423 الموافق 24 ديسمبر 2002، يتضمن قانون المالية 2003، رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، كما تم تعديله وتتمته بموجب المادة 46 من أمر رقم 08-02 مؤرخ في 21 رجب عام 1429 الموافق 24 يوليو 2008 يتضمن قانون المالية التكميلي 2008، أين يحدد كيفية تطبيق الرسم بحسب مرسوم التنفيذي رقم 07-300 مؤرخ في 15 رمضان عام 1428 الموافق 27 سبتمبر 2007.²

¹- مرسوم تنفيذي رقم 07 - 118 المؤرخ في 03 ربيع الثاني 1428 الموافق ل 21 أفريل 2007 ومعدل بالمادة 61 من قانون رقم 05 - 16 المؤرخ في 29 ذو القعدة 1426 الموافق ل 31 ديسمبر 2005 المتضمن قانون المالية 2006.
²- مرسوم تنفيذي 07 - 300 المؤرخ في 15 رمضان 1428 الموافق ل 27 سبتمبر 2007

سابعاً: رسوم النفايات الصناعية الصلبة:

- رسم تحفيزي للتشجيع على عدم التخزين النفايات المرتبطة بالأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية:

اعتمد بموجب المادة 204 من القانون رقم 01 _ 21 من قانون المالية لسنة 2002 كم تم تعديله بموجب المادة 46 من قانون رقم 08 _ 02 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 حيث يعتمد وعائه على حجم النفايات المخزنة ويسدد مبلغه 24000 دج لكل طن من النفايات.

- رسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطيرة:

تم اعتماده بموجب المادة 203 من قانون رقم 01_21 ضمن قانون المالية لسنة 2002، كما تم تعديله بموجب المادة 64 من قانون رقم 04_21 ضمن قانون المالية لسنة 2005 حيث يعتمد وعائه على حجم وهو يمثل 10500 دج على كل طن من النفايات.¹

- الرسم على النفايات المنزلية:

اعتمد بموجب المادة 11 من قانون رقم 01-21 مؤرخ في 7 شوال عام 1422 الموافق 22 ديسمبر 2001، يتضمن قانون المالية 2002 تتعلق وعاء هذا الرسم بالنفايات المحلات ذات الاستعمال السكني وحدد انطلاقاً من 50 دج إلى 100000 دج يحصل من طرف المصالح البلدية بنسبة 100%.²

- رسم نفايات التغليف:

تم اعتماده بموجب المادة 53 من قانون رقم 03-22 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1424 الموافق 28 ديسمبر 2003 يتضمن قانون المالية 2004 رسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو المصنوعة محلياً أين يتم اعتماد على الوزن كوعاء يحسب من 5,10 دج لكل كيلوغرام ويحصل من طرف مصالح الصندوق الوطني للبيئة بنسبة 100%.³

ضرائب أخرى ذات بعد بيئي: بالإضافة إلى الرسوم الجبائية السابقة، نجد ضرائب أخرى تساهم

في المحافظة على البيئة وحماية مواردها من التلوث وهي كالتالي:

¹- المادة 64، المعدلة بموجب أحكام المادة 203 من قانون 01-21 المؤرخ في 07 شوال 1422 الموافق ل 22 ديسمبر 2001 المتضمن قانون المالية 2002.

²- المادة 11، من قانون 01 - 21 المؤرخ 07 شوال 1422 الموافق ل 22 ديسمبر 2001، المتضمن قانون المالية 2002

³- المادة 53، من قانون 03 - 22 المتضمن المرسوم التنفيذي 09 - 87 المؤرخ في 21 صفر 1430 الموافق ل 17 فيفري 2009.

الجدول رقم (2): أنواع أخرى للضريبة¹

مضمونها	نوع الضريبة
نفرض على أساس الهكتولتر أو الكيلوغرام يحصل لفائدة ميزانية الدولة	الرسم على المنتجات البترولية المستوردة أو المصنعة محليا
يفرض على الملكيات المبنية لفائدة البلديات التي تستغل فيها مصلحة رفع القمامة	رسم التطهير
المادة 73 من القانون 5 / 12 المتعلق بالمياه ويقدر ب 25 دج / م3 _ 44 % لصالح ميزانية الدولة _ 44 % لصالح الصندوق الوطني للمياه 12 % لصالح الوكالة المكلفة بالتحصيل	إتاوة استغلال الموارد المائية
مقابل مشاركة مستعملي المياه في برامج الحماية للموارد المسيرة بأحكام قانون الملحة 2010 4 % من مبلغ الفاتورة للمياه الصالحة للشرب (الشمال) 2 % من مبلغ الفاتورة إتاوة اقتطاع المياه (الجنوب)	إتاوة اقتصاد المياه
بقيمة 9 دج حسب تعديل قانون 2010 كالتالي: 6 دج لصندوق الاستعجالات ونشاطات العلاجات الطبية 1 دج لصندوق التضامن الوطني 2 دج لصالح تخصيص الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي.	الرسم الإضافي على المواد التبغية الموضوعة للاستهلاك

¹ - بن زكورة العونية، سعدي فاطمة الزهرة، حماية البيئة في ظل قوانين الجباية البيئية بالجزائر ودورها في التوجه نحو التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، جامعة خميس مليانة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 3، سنة 2019، ص 259 و 260.

المبحث الثاني: الدراسات الأبحاث السابقة

من خلال هذا المبحث تم عرض مجموعة من الدراسات السابقة والتي أولت اهتماما بالبعد البيئي

المطلب الأول: الدراسات السابقة

من خلال هذا المطلب سيتم تلخيص بعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية:

الفرع الأول: الدراسات العربية:

1_ دراسة فارس مسدور (2009_2010)¹

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التطرق لمدى مساهمة الجباية البيئية في الحد من التلوث وذلك من ذلك من خلال اعتماد على الضرائب والرسوم البيئية، حيث استعانة بأسلوب إحصائي في دراسته للعينة حيث انطلق من الوطن العربي ثم خصصها بالجزائر من خلال تسليط الضوء على المؤسسات المتسبب في التلوث وماهي أهم الجهود الدولية التي يتوجب عليها في هذا المجال حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول "ألا تعتبر الحوافز والاعفاءات الجبائية أكثر فعالية وجاذبية في تبني تكنولوجيا صديقة للبيئة؟

ومن أهم التوصيات التي خلصت بها هاته الدراسة:

- التركيز على التحفيزات والإعفاءات الجبائية عوض التماذي في العقوبات.

- اعتماد التدرج في فرض الضرائب والرسوم البيئية.

2_ دراسة بن عزة محمد وبن حبيب عبد الرزاق (2012)²

هدف الباحثون من خلال هذه الدراسة على إبراز دور النظام الضريبي في حماية البيئة من التلوث وذلك من خلال مختلف التشريعات الجبائية الرادعة أو المحفزة للملوثين، كما تطرق الباحثون إلى أهم المفاهيم التي لها علاقة بالجباية البيئية في الجزائر بالإضافة إلى دراسة نموذجية لرؤية المشرع الجزائري فيما يخص الجباية البيئية ومدى فعليتها في الحد من التلوث واختار الباحثان حالة الجزائر كعينة الدراسة لتسليط الضوء على التشريع الجبائي للجباية البيئية. والإشكالية تمحورت حول "إلى أي مدى

¹ فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، جامعة البليدة، العدد 07-2009-2010.

² بن عزة محمد، بن حبيب عبد الرزاق، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية يومي 20 و21 نوفمبر 2012.

ساهم النظام البيئي وخاصة الضرائب البيئية في حماية البيئة والحد من أشكال التلوث البيئي في الجزائر؟ "

ومن أهم نتائج التي صدرت عن هذه الدراسة:

- ✓ الجباية البيئية ذات طابع اقتصادي مالي ردي فقط؛
- ✓ التحديد الدقيق لمبدأ الملوث الدافع يساهم بدرجة كبيرة في تفعيل دور الجباية البيئية.

3_ دراسة صيد مريم ومحرز نور الدين (2016)¹

هدف الباحثان في هذه الدراسة إلى التطرق على مختلف الجوانب المتخلفة بالتشريع الضريبي البيئي الذي يبين لنا هذه الأخير أن أهداف التي وضع من أجلها الوعاء الضريبي لم تتحقق و يعود ذلك إلى أن سعر الرسوم و الضرائب المقرر لا تعبر عن القيمة الحقيقية لحجم الضرر البيئي و هو ما أدى إلى غياب الميزة الردعية والتحفيزية لهذه الضريبة أو أن تخصيص تحصيلات هذه الضريبة وجهة إلى غير المجال البيئي وهذا ما يجعلنا نستنتج أن النظام الجبائي البيئي في الجزائر غير فعال فبالرغم من وجود إرادة سياسة إلا أن الواقع يعكس بعد السياسة الجبائية عن أهداف التنمية المستدامة حيث تمحورت الإشكالية حول "ما مدى فعالية الضريبة البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ وما هو واقع تطبيقها في الجزائر؟" وكما اعتمدت الدراسة على النظام الجبائي البيئي في الجزائر كعينة لها.

رغم تأكد الإدارة البيئية واقتناعها بالدور الذي تلعبه الضرائب بكونها أداة مالية وقائية في حماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التوازن الطارئ بين الأهداف البيئية والمحافظة على استمرارية نشاط المؤسسات الاقتصادية ورغم أن تطبيق الضرائب البيئية في الجزائر مازال يشمل الكثير من النقائص منها:²

- ✓ صعوبة تقييم الأضرار البيئية وكميات التلوث؛
- ✓ نقص الوعي واللامبالاة الاجتماعي وعدم اكتراث الكثير من المؤسسات في السوق الجزائري بالبعد البيئي بسبب عدم تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تطبيق نظم الإدارة البيئية خاصة وأن الجزائر لا تملك سياسة بيئية فعالة هادفة إلى تغيير الممارسات البيئية السليمة.

¹ مريم صيد، محرز نور الدين، فعالية تطبيق الرسوم والضرائب البيئية في تحقيق الأهداف التنمية المستدامة في الجزائر، العدد 2، 2016.

² صيد مريم، محرز نور الدين، فعالية تطبيق الرسوم والضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، العدد 2، 2016.

4_ دراسة ثامر علي النوارين (2017)¹

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أهم السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتخفيف من التلوث البيئي وهذا من أجل الوصول إلى بعض الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي يمكنها الحد من التلوث البيئي والآثار المترتبة عنه.

حيث تطرق الباحث لأهم المفاهيم العامة حول البيئة والتلوث وكذا الآثار الاقتصادية الناتجة عنه كما أبرز أهم السياسات والإجراءات المتخذة للحد أو التقليل من هذه الظاهرة، اعتمد الباحث في هذه الدراسة على أسلوب وصفي استقرائي، من خلال الاطلاع على دراسات البحوث السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث وقد صيغت مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي "ماهي أهم السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها للتقليل من التلوث البيئي؟".

ومن أهم النتائج التي خلصت لها هذه الدراسة:

_ تعتبر الضرائب البيئية من أهم الأدوات الاقتصادية الهادفة إلى الحد من التلوث البيئي؛

_ منح الإعفاءات وحوافز ضريبية يعتبر كذلك من أهم السياسات الهادفة لحماية البيئة.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.

1-دراسة BUTEL Bellini Beatrice(2003)²

تناولت هذه الأطروحة والتي هي أطروحة دكتوراه سلوك المؤسسات الاقتصادية اتجاه إدماج العامل البيئي وتم اللجوء فيها إلى أنواع السلوك المشاهدة لبعض المؤسسات المتواجدة تحت ظل القطاع الصناعي.

2-دراسة أحمد تركي (2009)³

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في تطوير تصنيف لسلوك قادة الأعمال التونسيين بناء على مستوى التزاماتهم البيئية، تظهر نتائج الاستطلاع وجود ثلاثة سلوكيات بيئية: دفاعية، امتثالية، مواطنة.

ومن خلال الاستطلاع أيضا يظهر أن أغلبية الشركات التونسية تسعى للتقليل من التزاماتها البيئية مع الامتثال للتشريعات البيئية التونسية.

¹ د. ثامر علي النوارين، السياسات الاقتصادية الخاصة بمواجهة التلوث البيئي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 1، 2017.

² B. Bellini, *L'intégration de la donnée écologique dans la gestion de l'entreprise*, Lille 1, 1997.

³ Ahmed Turki, *Les comportements écologiques des dirigeants des entreprises tunisiennes*, volume 9, numéro 2, septembre 2009.

3-دراسة Others and Jessica Coria ديسمبر (2011)¹

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء الضرائب والانبعاثات بين كولومبيا والسويد في ضبط تجريبي والإشكالية التي تمت معالجتها في هاته الدراسة "لماذا الضرائب البيئية تسير بشكل أفضل في السويد؟" كما اعتمد الباحثين في دراستهم على استخدام البيانات التي تم الحصول عليها عن طريق التجارب العلمية وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها: أهمها البلدان التي يوجد فيها النظم البيئية القائمة على الضرائب الرسمية لكن بعد اختلاف في مستوى التنفيذ والامتثال لأنظمة حماية البيئة لا تختلف إحصائياً بين المواضيع السويد وكولومبيا وتبين أن الواقع والأعراف الاجتماعية يفسر المستويات الدنيا من انتهاكات الأنظمة البيئية.

4-دراسة Sirini Wi Thana (2014)²

هدفت هذه الدراسة إلى بناء حالة من أجل دفع تقويم (أجندة) تشكل الضرائب البيئية في أوروبا مستقبلاً مبنية على وجهات نظر مهمة من تجارب مع تشكل الضرائب البيئية لتحديث وجمع وجهات النظر والآراء بطرق أخلاقية في المستقبل والإشكالية التي تمت معالجتها في هاته الدراسة تتمثل في " كيفية تشكل الضرائب البيئية في أوروبا بناء على تجارب دولية " بحيث اعتمد الباحثون في دراستهم على استخدام البحوث التي قام بها بعض الباحثون وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: توصل الباحثين إلى تعريف مصطلحات معينة التي من شأنها المساعدة في تحفيز التقدم في تشكيل الضرائب البيئية ضمن مجموعة من الدول المتشابهة فكرياً وهنا نخبة من المواضيع المرتبطة (كفاءة المصدر والاقتصاد الدائري، التغير البيئي والطاقة، النقل والتلوث والضغوطات على البيئة والتنوع البيئي على الصحة).

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة والحالية ومجال الاستفادة منها

في هذا الجزء من الفصل سنلجأ إلى المقارنة بين الدراسات السابقة والحالية وتبيين أوجه الاختلاف وأوجه التشابه بينها وكذا مجال الاستفادة من هاته الدراسة.

أ-أوجه التشابه:

يكن التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث أنه قد اعتمدت الدراسات السابقة على جمع المعلومات العلمية عن طريق مقابلة بعض الأشخاص المفيد لهم في الدراسة. واللجوء إلى المؤسسات الاقتصادية لتدعيم الدراسة.

¹ Jessica Coria & others, why do the environmental taxes work better in developed countries? <https://gupea.ub.gu.se/handle/2077/28259,2011>.

² Sirini withana, Patrick ten brink, Andrea illes, Silvia Nanni, Emma Watkins, 5june 2014.

ب- أوجه الاختلاف:

تتمثل أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3): جدول يوضح أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الدراسات السابقة	الدراسة الحالية	
تمت في مجتمعات مختلفة (عربية، أجنبية) وقد كانت في السنوات التالية: بالنسبة للدراسات العربية: 2009-2010، 2012، 2016. والدراسات الأجنبية: 2003، 2009، 2011، 2014	قد تمت الدراسة على مستوى ولاية ورقلة 2023	من حيث المكان والزمان
لجأت الدراسات السابقة إلى مجموعة من المؤسسات الاقتصادية من خلال إجراء مقارنة، توزيع استبيان، إجراء مقابلات ودراسة بعض بحوث الباحثين السابقين لتجارب بعض الدول.	تم إجراء مقابلات مع إطار في مديرية البيئة ومؤسسة اقتصادية.	من حيث العينة
لجأت الدراسة إلى استخدام الضرائب البيئية للحد من التلوث، السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، حماية البيئة في ظل القوانين الجبائية	لجأت الدراسة إلى تحديد مدى فعالية التحفيزات الجبائية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية	من حيث المتغيرات

- مجال الاستفادة من الدراسات السابقة

هناك الكثير من أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة نذكر أبرزها:

- التعلم والاستفادة من الأسئلة المقترحة من طرف الباحثين السابقين وهذا ما يقدمنا إلى التطلع لوضع أسئلة دقيقة وأكثر تميزاً؛
- المساهمة في تحديد المنهجية الملائمة للدراسة الحالية؛
- محاولة تجنب الأخطاء التي تداولها الباحثون السابقون؛
- المساهمة في تحديد مشكلة البحث والاستفادة من كافة المعلومات التي نحتاجها في الجانب النظري.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم الإلمام بالحيثيات النظرية للموضوع عموماً حيث تطرقنا لأهم المفاهيم المتعلقة بالجباية البيئية وأهم جوانبها، بالإضافة إلى المفاهيم المتعلقة بالتحفيزات الجبائية والسلوك البيئي وكذا أهم محدداته التي تدخل ضمن إستراتيجية تبني البيئة المحددات البيئية التي تلتزم المؤسسة بتبني البيئة، كما تبين اهتمام الدولة بالجانب البيئي وذلك من خلال عدة ضغوطات المتمثلة في فرض الضرائب والحرمان من التحفيزات، وتعتبر الجباية البيئية أهم السياسات المتبعة للضغط على المؤسسات الاقتصادية في هذا المجال.

أما في المبحث الثاني تم الإعتماد في هذه الدراسة على بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع، بتحديد أوجه التشابه واختلاف بينهما وبين دراستنا حيث أعربت هذه الدراسات السابقة عن نتائج تؤكد معظمها إلى ضرورة إدماج البعد البيئي ضمن إستراتيجية المؤسسات الاقتصادية وهذا ما سيشار إليه من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

تمهيد:

تم ذكر في الفصل الأول مجموعة من الأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بالجباية البيئية والسلوك البيئي وأهم المفاهيم والدراسات السابقة في هذا الموضوع، أما بالنسبة للجانب الميداني تم من خلاله إحصاء بعض المؤسسات الاقتصادية الخاضعة للضرائب والرسوم البيئية على مستوى الولاية، بالإضافة إلى دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالولاية على شكل مقابلة وفي هذا الفصل سيتم دراسة العناصر التالية:

- المبحث الأول: الإجراءات المنهجية لدراسة الميدانية؛

- المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج؛

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية لدراسة الميدانية

سنتعرف من خلال هذا المبحث على أهم الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية من خلال عرض منهج الدراسة والتعرف على عينة الدراسة وطريقة تقسيم أسئلة المقابلة وأهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: عينة الدراسة وأدوات جمع البيانات

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على عينة الدراسة بالإضافة الاستبيان كأداة جمع البيانات من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة في مؤسستين صناعيتين تجاريتين هما مؤسسة ليند غاز و EDIV، حيث تم اجراء مقابلة على مستوى المؤسستين وطرح بعض الأسئلة لمعالجة الموضوع.

الفرع الثاني: بطاقة فنية عن المؤسسات محل الدراسة

أولاً: تقديم مؤسسة ليندغاز LIND GAZ: هي مؤسسة ذات نشاط تجاري الذي تم الاتفاق عليه بين مؤسستين ليند غاز الجزائر بنسبة 66% ACS بنسبة 34%.

المهمة:

ليند غاز المهمة الأساسية لديهم هو التصنيع وتوزيع وتسويق الغاز المبرد للتطبيقات الطبية والاصطناعية والزراعية وكذلك الغذائية.

تقع مؤسسة ليند غاز في 23 شارع جيش التحرير الوطني حسين داي الجزائر موجودة في جميع التراب الوطني على شبكة تشمل 09 وحدات إنتاج والتكليف وهي: الرغاية، عنابة، قسنطينة، ورقلة، وهران، بويرة، سيدي بلعباس، أرزيو، سكيكدة. في هذه التسع الوحدات للإنتاج والتكليف ليند غاز تضمن إنتاج مختلف الغازات الصناعية والطبية في حالة مضغوطة وسائلة أو مذابة وكذلك خليط من الغازات.

تضمن ليند غاز الجزائر كذلك تسويق بعض العتاد ولواحقه التي لها علاقة في استعمال الغازات الصناعية والطبية وكذلك وضع بعض التطبيقات الجديدة الخاصة بالغاز.

المواد الأساسية المصنعة:

- الأكسجين.
- الازوت
- الأرجون
- ثاني أكسيد الكربون
- الأسيتيلين
- أكسيد النيتروز.
- الهيدروجين.
- الخليط من الغازات.

الموقع الجغرافي:

نظرا لموقعها الجغرافي، فان نطاقها متنوع ويتم تقديم الخدمات لها بحيث تضع ليند غاز الجزائر نفسها كمثل اقتصادي مهم يساهم في خلق الثروة وتحترم الجانب البيئي وتحافظ عليه.

ثانيا: تقديم مؤسسة صناعة وتطوير السيارات EDIV

مؤسسة تطوير صناعة السيارات EDIV تمارس نشاط تجاري بدرجة الأولى ولكن مع مرور الوقت تطور نشاطها ليدخل مجال التصليح العتاد الذي تم بيعه سابقا ألا وهو شاحنات ذات الوزن الثقيل ومن ثم إلى مجال التجديد وحيث يعتبر هذا النشاط مؤثر على البيئة وذلك من خلال الزيوت والطلاء التي تنتج عن مجال التصليح.

المطلب الثاني: المؤسسات الخاضعة للرسم على تخزين النفايات الخاصة والخطرة والضرائب البيئية الممارسة بولاية ورقلة

من خلال هذا المبحث بعض من المؤسسات التي تخضع للرسم على تخزين النفايات الخاصة والخاصة الخطرة بصفة خاصة والوعاء الضريبي لولاية ورقلة بصفة عامة خلال السنوات 2017 إلى غاية 2022 ومحاولة تحليل نتائجها

الفرع الأول: جملة من المؤسسات الخاضعة للرسم على تخزين النفايات الخاصة والخطرة

الجدول رقم (4): يوضح جملة من المؤسسات الخاضعة للرسم على تخزين النفايات الخاصة والخطرة.

2021	2020	السنوات المؤسسة
3873600.00	96877000.00	سونا طراك حوض بركاوي
85485.00	68580.00	ليند غاز + محطة الضغط
137247.00	1614000.00	شلومبيرجي حاسي بركين
10800.00	59100.00	بايات كاترينغ

المصدر: مديرية البيئة لولاية ورقلة

ينسب مكتب الجباية البيئية سبب الزيادة أو النقصان في الرسوم إلى عدة أسباب منها:

- المعامل المضاعف؛

- زيادة بعض المنشآت داخل المؤسسة أو توقعها؛

- تعديل في التراخيص الممنوحة؛

- تعديل في وعاء الرسم؛

- التغيير في حجم الإنتاج.

في حالة عدم تسديد الحقوق المتعلقة بالرسم أو في حالة التأخر يتخذ مكتب الجباية البيئية إجراءات قانونية في حق المؤسسات الخاضعة لهذا الرسم منها الآتي:

- فرض غرامات التأخير؛

- غلق حسابات المؤسسة البنكية؛

- القيام بزيارات مراقبة ومعاينة من طرف اللجنة الولائية لمراقبة المؤسسات المصنفة.

الفرع الثاني: الوعاء الضريبي لولاية ورقلة

الجدول رقم (5): يوضح الوعاء الضريبي المرسل إلى مديرية الضرائب لأجل التحصيل.

Types de taxes et années	Taxe sur les activités polluantes et/ou dangereuses pour l'environnement TADP (DA)	Taxe sur d'incitation au déstockage des déchets spéciaux et/ou dangereux (DA)	Taxe complémentaire sur les émissions atmosphériques d'origine industrielle (DA)	Taxe complémentaire sur les eaux usées d'origine industrielle (DA)	Taxe sur les sacs en plastique (DA)
الرسم والسنة	الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة	الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الخاصة والخاصة الخطرة	الرسم التكميلي على الانبعاثات الغازية الصناعية	الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية	الرسم على الأكياس البلاستيكية
2022	531 946 204,00	335038968,00	Néant	Néant	Néant
2021	551 567 200,55	303 148 965,12	Néant	Néant	Néant
2020	578 339 360,00	331 314 009,00	Néant	Néant	Néant
2019	408 161 307,00	200 759 012,9	Néant	Néant	Néant
2018	149 273 000,00	196 276 509,00	Néant	Néant	Néant
2017	148 094 211,00	121 153 665,00	Néant	Néant	Néant

المصدر: مديرية البيئة لولاية ورقلة.

تحليل مبالغ الوعاء الضريبي لولاية ورقلة

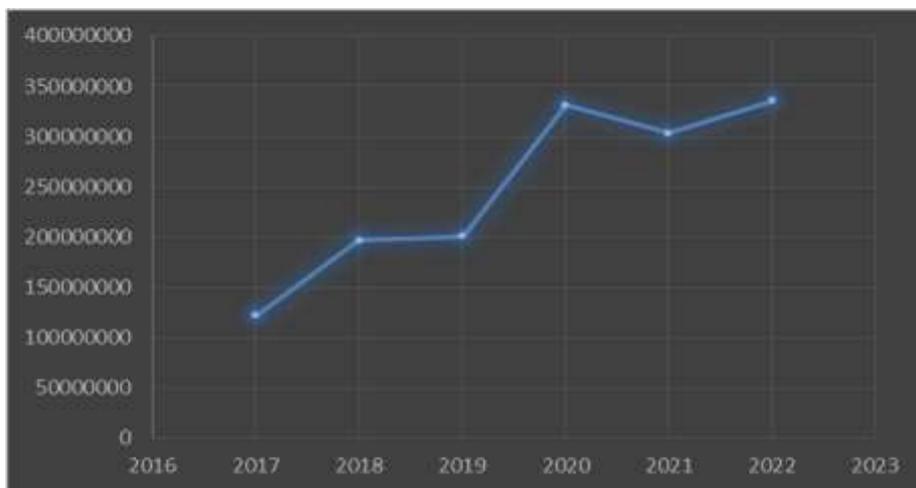
سنحاول تحليل الإحصائيات التي قمنا بها خلال المطلب السابق في شكل منحنيات على الشكل التالي:

1- الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة

سنحاول تمثيل حصيلة الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (1): تغيرات مبلغ الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة خلال السنوات 2017

إلى 2022.



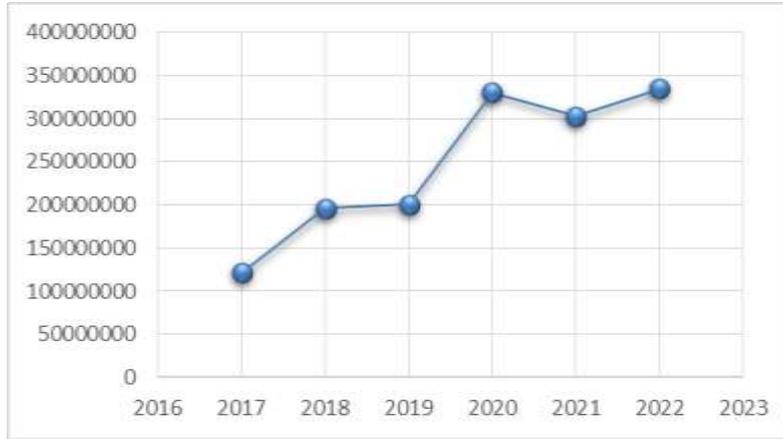
المصدر: بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

نلاحظ من الشكل أن مبلغ الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة ارتفع من سنة 2017 إلى سنة 2020 المحصورة بين والسبب في هذا يعود إلى زيادة بعض المنشآت داخل المؤسسة وزيادة عدد المؤسسات أدى إلى زيادة المكلفين.

بالنسبة للتراجع الملحوظ سنة 2021 بقيمة 19620996.55 دج عن سنة 2020 راجع إلى عدم تسديد الحقوق المتعلقة بالرسم (TAPD) أو عدم التصريح به.

2- الرسم على التحفيزي على عدم تخزين النفايات الخاصة والخاصة الخطرة

الشكل رقم (2): تغيرات مبلغ الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الخاصة والخاصة الخطرة خلال السنوات 2017 إلى غاية 2022



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

نلاحظ من الشكل تزايد في الرسم من سنة 2017 إلى 2020 وذلك راجع لزيادة عدد المؤسسات وزيادة كمية الإنتاج وانخفاضه سنة 2021 نتج عن تعديل في التراخيص الممنوحة للمؤسسات، ثم زيادة في سنة 2022 وهذا راجع لتحسين مبالغ الرسم وتوسع نشاط بعض المؤسسات.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

في هذا المبحث سنلجأ إلى تقديم المؤسسات محل الدراسة مع استخلاص وتحليل نتائج الدراسة.

المطلب الأول: طريقة سير المقابلة وتحليل نتائجها

الفرع الأول: طريقة سير المقابلة

الجدول رقم (6): يوضح طريقة سير المقابلة التي أجريت مع لمؤسستين من المؤسسات الاقتصادية

لولاية ورقلة

جو المقابلة	المسؤول الذي أجريت المقابلة معه	وقت الانتقال إلى المؤسسة	كيفية سير المقابلة المؤسسة الاقتصادية
- كان متقهما لهدف الانتقال إلى المؤسسة من قبل الطالب. - كان جدبا في الإجابة عن أسئلة المقابلة. - تمت المقابلة بطريقة طرح السؤال من قبل الطالبتين والإجابة بتمعن وروية من قبل المسؤول.	- رئيس مصلحة مراقبة التسيير	الانتقال إلى هذه المؤسسة كان يوم 24-05-2023 خلال الفترة الصباحية والمتواجدة بواجهة حي 460 مسكن (مقابل بنك السلام)، حيث تم إجراء المقابلة مع مسؤول بالمؤسسة، ودامت المقابلة حوالي ساعة.	مؤسسة EDIV سوناكوم
نفس الجو	- رئيس مصلحة الأمن والسلامة QHSE - رئيس مصلحة المحاسبة والمالية	الانتقال لهذه المؤسسة المتواجدة بواجهة حي 460 مسكن مقابل الوكالة السياحية رشاش والتي كانت بتاريخ 24-05-2023 خلال الفترة المسائية، وقد تمت المقابلة مع مسؤولين اثنين خلال الفترة المسائية وقد جرت في حدود الساعة والنصف مع كل مسؤول.	مؤسسة Linde Gaz ليند غاز

الفرع الثاني: عرض وتحليل نتائج المقابلة

- تحليل النتائج حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة

1- تم صب إجابات المحور الأول من أسئلة المقابلة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (7): يوضح إجابة المؤسستين الاقتصاديتين محل الدراسة حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة.

المؤسسة	الأسئلة (المحور الأول)
ليند غاز Linde Gaz الشركة الوطنية للغازات الصناعية	سوناكوم EDIV
ما نوع النشاط الذي تمارسه مؤسستكم؟	بيع وتصليح وتجديد العتاد (شاحنات ذات الوزن الثقيل)
أي من الموارد الطبيعية تعتمد عليها مؤسستكم بشكل كبير (الطاقة، المياه، كلاهما)؟	لا يوجد موارد
هل تقوم مؤسستكم بترشيد استخدام هذه الموارد الطبيعية؟	لا
هل تعتقدون أن لمؤسستكم تأثير سلبي على البيئة؟	نعم يوجد تأثير سلبي على البيئة
هل تقوم مؤسستكم بترشيد استخدام هاته الموارد الطبيعية؟	نعم يقوم بترشيد استخدام هاته الموارد الطبيعية
هل تعتقدون أن لمؤسستكم تأثير سلبي على البيئة؟	نعم يوجد تأثير سلبي على البيئة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المحور الأول والفرع الأول من أسئلة المقابلة.

• تحليل الإجابات وفق الجدول رقم (07):

المؤسستين محل الدراسة، تمارسان أنشطة لها تأثير سلبي على البيئة حيث تمثلت الأنشطة في تصليح وتجديد الشاحنات ذات الوزن الثقيل (الطلاء، زيوت...الخ)، واستخراج الغازات الصناعية والطبية حيث ينتج التلوث البيئي من جراء ممارسة هاته الأنشطة رغم وجود الاختلاف في نوع النشاط.

وبخصوص ترشيد الموارد الطبيعية فقد اختلفت المؤسستين على ذلك بحكم أن المؤسسة الأولى لا تمتلك موارد أصلا والثانية ملمة بالاهتمام بالموضوع.

الجدول رقم (8): إجابة المؤسستين الاقتصاديتين محل الدراسة حسب المحور الأول من أسئلة المقابلة (المخلفات وآليات معالجتها)

المؤسسة الأسئلة (المحور الأول)	مؤسسة تطوير صناعة السيارات EDIV	ليند غاز Linde Gaz الشركة الوطنية للغازات الصناعية
ما نوع المخلفات التي تنتج عن نشاط المؤسسة (سائلة، صلبة، غازية)	سائلة (زيوت) صلبة (قمامة)	صلبة وسائلة (بطاريات، قمامة.....)
كيف يتم معالجة هاته المخلفات؟	بالنسبة للزيوت اتفاقية شركة SAM INDUSTRIE بالنسبة للنفايات اتفاقية مع مؤسسة الردم التقني	بالنسبة للبطاريات وما شابهها جهات مختصة مكلفة برفعها بالنسبة للنفايات تعاقد مع مؤسسة الوطنية للردم التقني
هل سبق لمؤسستكم أن تعرضت لحادث بيئي؟ وفيما يتمثل ذلك؟	لا	لا
هل تحصلتم سابقا على شهادة قياسية للجودة أو الجودة البيئية من ISO؟	لا	نعم عدة شهادات أخرى منها 14001ISO

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المحور الأول والفرع الثاني من أسئلة المقابلة

• تحليل الإجابات وفق الجدول رقم (08):

إن تعامل المؤسستين مع المخلفات الناتجة عن نشاطها مهما كانت حالتها (سائلة، صلبة، غازية) يعكس نظرتها وسلوكها البيئي وقيها خطر التعرض للحوادث البيئية حيث كل من هذه المؤسستين اتفقتا على ضرورة الاعتماد على إستراتيجية لإعادة تدوير المخلفات.

مؤسسة تطوير صناعة السيارات EDIV (سوناكوم سابقا)، بحيث تعتمد على إبرام الاتفاقيات مع الشركات المختصة بالنسبة للزيوت متعاقدة مع مؤسسة SAM IDUSTRIE (وذلك من خلال صنع عوازل لفصل الزيت عن الماء الموجود في المجاري الخاصة بالمؤسسة بحيث تقوم المؤسسة باستلام ذلك الزيت ويبقى الماء صافيا) أما بالنسبة للنفايات الأخرى كالنفايات العادية فهي متعاقدة مع المؤسسة الوطنية للردم التقني وهذا ما يعكس السلوك البيئي لهاته المؤسسة.

مؤسسة ليند غاز تم التعاقد مع جهات مختصة مكلفة برفع النفايات الصلبة والخطرة على البيئة كالبطاريات مثلا والنفايات العادية تم التعاقد مع المؤسسة الوطنية للردم التقني وبتطبيق سياسة بيئية ناجحة حصلت المؤسسة على عدة شهادات قياسية للجودة منها ISO 14001 في سنة 2015 وهذا ما يدل على وجود سلوك بيئي في المؤسسة.

2- تحليل النتائج حسب المحور الثاني من أسئلة المقابلة

تم صب إجابات المحور الثاني من أسئلة المقابلة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (9): يوضح إجابة المؤسستين الاقتصاديتين محل الدراسة حسب المحور الثاني الفرع الأول من أسئلة المقابلة

المؤسسة	مؤسسة تطوير صناعة السيارات EDIV	ليند غاز Linde Gaz الشركة الوطنية للغازات الصناعية
هل تدفعون رسوما مقابل أنشطتكم الملوثة وما نوعها؟	نعم (الرسم على الأنشطة الملوثة والخطرة على البيئة) يمتلكون رخصة المجلس الشعبي البلدي	نعم (الرسم على التلوث والنفايات الخطرة والرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الخاصة والخاصة الخطرة) يمتلكون رخصة المجلس الشعبي البلدي سابقا ولآني
هل المؤسسة على قناعة كافية بمشروعية الضرائب والرسوم البيئية؟	لا لأنها تعتبر عبئها أكبر من نفعها	نعم بدافع الحفاظ على جودة المؤسسة والحفاظ على البيئة
هل تعتقدون أن الضرائب البيئية تجنبنا خسائر وتكاليف التدهور البيئي في المؤسسة؟	لا حتى تصبح الضريبة تؤدي دورها على بأكمل وجه	نعم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المحور الثاني والفرع الأول من أسئلة المقابلة

• تحليل الإجابات وفق الجدول رقم (06):

لكون المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لها تأثيرات سلبية على البيئة لأن التشريع الجبائي الجزائري يلزمها بمجموعة من الضرائب البيئية تتناسب مع كميات وحجم مخلفاتها والأضرار التي تلحقها. ومن الملاحظ أن ليس جميع المؤسسات على اتفاق بمشروعية هذا النوع من الضرائب وأن الالتزام بدفعها يوجد فيه بعض الإجحاف بالإضافة إلى أنها لا تساعدهم في تجنب الخسائر والتكاليف التدهور البيئي بعكس ذلك يعتقدون أنها عبء مضاف على أعباء المؤسسات.

بالنسبة لهذه الدراسة فان مؤسسة EDIV ليست على قناعة بمشروعية هذا النوع من الضرائب وبأنها ضريبة غير عادلة تتمتع بنوع من الإجحاف من ناحية أنها لا تتماشى مع حجم الضرر المتسبب من قبل المؤسسة. أما بالنسبة لمؤسسة Linde gaz على قناعة تامة بمشروعية الضرائب والرسوم البيئية وأنها عامل محفز على التحسين من جودة وفعالية منتجاتها من ناحية والحفاظ على البيئة من ناحية أخرى.

الجدول رقم (10): يوضح إجابة المؤسستين الاقتصاديتين محل الدراسة حسب المحور الثاني الفرع

الثاني من أسئلة المقابلة

المؤسسة	مؤسسة تطوير صناعة السيارات EDIV	ليند غاز Linde Gaz الشركة الوطنية للغازات الصناعية
هل تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية في وقتها المحدد؟	نعم لنقادي المخطر الضريبي	نعم بحكم أنها ضريبة إلزامية ومؤسستنا ملزمة ومهتمة بتطبيق القوانين بحذافيرها
في حالة علمكم بوجود حوافز وإعفاءات ضريبية، هل يشجع ذلك على المزيد من الاهتمام بحماية البيئة؟	نعم	نعم
وهل منحت لكم تحفيزات في حال الالتزام بتطبيق سياسة بيئية ناجحة؟	لا لم تمنح لنا أية تحفيزات	نعم المتمثلة في التخفيض من معدل الضريبة، والحائزة على شهادة القياسية للجودة صنف البيئة ISO14001، ارتفاع رواتب العمال كل سنة من طرف المؤسسة كمكافأة وكتحفيز للعمال للحفاظ على البيئة
هل تعرضت مؤسستكم لعقوبات عند تأخرها في الدفع؟	نعم	لا، تدفع بصفة دورية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المحور الثاني الفرع الثاني من أسئلة المقابلة.

تحليل الإجابات وفق الجدول رقم (07):

تم الاختلاف من ناحية دفع الضريبة الخضراء من قبل المؤسستين حيث أن EDIV تقوم بدفع الضرائب بوقتها ولكن لا تعتبرها منصفة بحقهم وأنهم لا يتمتعون بأية تحفيزات من قبل هاته الضريبة وأنها ملزمة بدفع هذه الضريبة لتفادي المخطر الضريبي لا غير، أما بالنسبة لمؤسسة ليند غاز Linde gaz فإنها ملتزمة وبصفة دورية وقطعية بتطبيق القوانين والمراسيم الصادرة ومن بينها الالتزام بدفع الضريبة البيئية وأنهم قد منحت لهم تحفيزات من طرف الدولة تخفيض المعدل ومن طرف المنظمة العالمية لقياس الجودة iso 14001.

- تحليل النتائج حسب المحور الثالث من أسئلة المقابلة

تم صب إجابات المحور الثالث من أسئلة المقابلة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (11): يوضح إجابة المؤسستين الاقتصاديتين محل الدراسة حسب المحور الثالث الفرع

الأول من أسئلة المقابلة

المؤسسة الأسئلة (المحور الثالث)	مؤسسة تطوير صناعة السيارات EDIV	ليند غاز Linde Gaz الشركة الوطنية للغازات الصناعية
ما علاقة مؤسستكم بالإدارة البيئية على المستوى المحلي؟ وهل مصلحة الشؤون البيئية لديكم منفصلة أو متصلة بمصلحة أخرى؟ فما هي؟	علاقة تكليف لا توجد مصلحة شؤون بيئية	من خلال التقارير الممنوحة لمديرية البيئة لتبيين الوضع البيئي للشركة وإرسال لجنة من طرف مديرية البيئة لمراقبة الوضع وتبيين صحة التقارير مصلحة الأمن والسلامة QHSE
هل تساهم مؤسستكم في التقليل من حدة التلوث البيئي؟	نعم	نعم
هل المساهمة في التقليل من حدة التلوث البيئي سببه الضريبة البيئية؟	نعم، لغياب الثقافة البيئية	لا ليس الضريبة فقط وإنما التمتع بالثقافة البيئية.
هل تسعى مؤسستكم في حياة تقنيات الصديقة للبيئة؟	نعم، إذا قامت بذلك لأجل رفع رقم الأعمال والتحسين من جودة المنتج بدرجة أولى	نعم

	بعدها يأتي مبدأ الحفاظ على البيئة	
كيف تتصرف مؤسستكم مع النفايات غير القابلة للتدوير؟ وهل لديكم نفايات قابلة للتدوير؟	بالاتفاق مع مؤسسة الوطنية للردم التقني نعم الحديد المطاطية للعجلات	بالاتفاق مع مؤسسة الوطنية للتقني نعم العجلات والحديد المطاطية للعجلات

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المحور الثالث الفرع الأول من أسئلة المقابلة.

الجدول رقم (12): إجابة المؤسستين الاقتصاديتين محل الدراسة حسب المحور الثالث الفرع الثاني من أسئلة المقابلة.

المؤسسة	الأسئلة (المحور الثالث)	مؤسسة تطوير صناعة السيارات EDIV	ليند غاز Linde Gaz الشركة الوطنية للغازات الصناعية
	هل تستخدم مؤسستكم الحرق أو الردم مثلا في معالجة بعض النفايات غير قابلة للتدوير؟	نعم الأوراق	لا يوجد
	هل تعرضت مؤسستكم للرقابة من طرف الدولة بخصوص الضريبة البيئية؟	لا	لا
	هل تقترح مؤسستكم إعادة النظر في الضريبة البيئية من حيث (الوعاء، المعدل، التحصيل)؟	لا	لا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المحور الثالث الفرع الثاني من أسئلة المقابلة.

• تحليل الإجابات وفق الجدول رقم (12):

اتفقت إجابات المؤسستين محل الدراسة حول نقطة المساهمة في التقليل من حدة التلوث وسبب هذه المساهمة لا يعود إلى الضريبة البيئية بل الوعي البيئي هو العامل الأساسي في ذلك.

ما يعكس الاهتمام بالجانب البيئي بالنسبة للمؤسستين محل الدراسة، العلاقة التي تربط بينهم وبين مديرية البيئة فقد اتفقت كلا المؤسستين أن العلاقة بينها وبين مديرية البيئة علاقة جيدة وبدون مشاكل.

بحيث تسعى كلا المؤسستين إلى المساهمة في التقليل من حدة التلوث البيئي واللجوء إلى تبني تقنيات حديثة صديقة للبيئة من أجل رفع رقم أعمالها وتحسين من جودة منتوجها حيث تختلف وجهة نظر كل من المؤسستين من ناحية المبدأ بحيث تعتبر مؤسسة EDIV أن تقنيات صديقة للبيئة من أجل الرفع من أعمالها وتحسين من جودة منتوجها بالدرجة الأولى بعدها يأتي الاهتمام والحفاظ على البيئة في المرتبة الثانية أما بالنسبة لمؤسسة Linde Gaz تعطي أولوية للجانب البيئي أولاً. ومن بين الآليات التي تعتمد عليها المؤسسة تطوير صناعة السيارات EDIV في معالجة النفايات الغير القابلة للتدوير حرقها.

المؤسسة الاقتصادية تبحث عن الربحية بدرجة أولى وحجم الضريبة البيئية إذا كان كبير سيؤثر على هذه الربحية وبالتالي الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية سيكون من أولى اهتماماتها ويكون للضريبة البيئية ويكون للضريبة البيئية دور في التأثير على السلوك البيئي أكثر من دور الوعي البيئي. وما يمكن ملاحظته في هذه الحال هو مقارنة الضريبة (الدور الردعي) بالوعي البيئي (الدور الطوعي).

تحليل النتائج حسب المحور الرابع من أسئلة المقابلة

تم صب إجابات المحور الرابع من أسئلة المقابلة وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (13): يوضح إجابة المؤسستين الاقتصاديتين محل الدراسة حسب المحور الرابع الفرع الأول

من أسئلة المقابلة

المؤسسة	مؤسسة تطوير صناعة السيارات EDIV	ليند غاز Linde Gaz الشركة الوطنية للغازات الصناعية
الأسئلة (المحور الرابع)		
نقص الوعي البيئي؟	نعم	نعم
نقص الوعي لدى الموظفين في مجال المحافظة على البيئة؟	لا	لا
تكلفة تبني التوجه للحفاظ على البيئة عالية مقارنة بإمكانيات المؤسسة؟	نعم	لا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المحور الرابع الفرع الأول من أسئلة المقابلة.

الجدول رقم (14): يوضح إجابة المؤسستين الاقتصاديتين محل الدراسة حسب المحور الرابع الفرع الثاني من أسئلة المقابلة

المؤسسة	مؤسسة تطوير صناعة السيارات EDIV	ليند غاز Linde Gaz الشركة الوطنية للغازات الصناعية
هل زبائن المؤسسة لهم اهتمام بجعل المؤسسة خضراء أي محافظة للبيئة؟	لا	نعم
هل نقص المنافسة في هذا المجال يجعل المؤسسة لا تعتبر هذا التوجه أولوية؟	لا	لا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المحور الرابع الفرع الأول من أسئلة المقابلة.

• تحليل الإجابات وفق الجدول رقم (14):

إن الاهتمام بالجانب البيئي في الجزائر يشوبه عدة نقائص ومعوقات التي يجب إعادة النظر فيها ومحاولة إصلاحها وهذا لجأنا إليه من خلال هذا المحور من الأسئلة التي تطرقنا فيها إلى معوقات الاهتمام بالبيئة من وجهة نظر المؤسسات محل الدراسة حيث اختلفت وجهة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حيث اختلفت وجهة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة فالنسبة لمؤسسة تطوير صناعة السيارات ترى أن نقص الإمكانيات المادية والبشرية من أهم المعوقات في جانب الاهتمام بالبيئة يمنعها من عدم تمكنها من تبني أحدث التقنيات والأجهزة للمحافظة على البيئة وذلك نظرا إلى تكلفتها الباهظة الثمن مقارنة مع إمكانيات المؤسسة المحدودة، ونقيض ذلك بالنسبة لمؤسسة ليند غاز التي لا تعتبر تكلفة تبنيها بالتوجه للحفاظ على البيئة عائق بالنسبة لإمكانياتها، بالإضافة إلى ضعف كفاءة وتدريب الموظفين في مجال المحافظة على البيئة لا يؤدي إلى نقص الوعي البيئي . ولقد أجمعت المؤسسات محل الدراسة على هذه النقطة بينما يؤدي نقص الوعي إلى عدم الاهتمام بالبيئة كما أن نقص المنافسة في هذا المجال لا يجعل هذا التوجه أولوية كما أن غياب الدور الفعلي لهذه الطرق المؤثرة في تحديد السلوك البيئي للمؤسسة من ضغوطات أطراف ذات المصلحة مثل الزبائن يؤدي ذلك إلى تراخي المؤسسات في جعل هذه المؤسسات من أولويتها.

الجدول رقم (15): نقاط التوافق والاختلاف لإجابات المؤسسات محل الدراسة حسب كل محور من

أسئلة المقابلة

نقاط الاختلاف	نقاط التوافق	نقاط التوافق والاختلاف محاور أسئلة المقابلة
- نشاط المؤسسة نوع النفايات وطريقة المعالجة	- وجود تأثير سلبي على البيئة	معلومات عامة
- القناعة الكافية في مشروعية الضرائب والرسوم البيئية - الاعتقاد أن الضرائب والرسوم تجنبهم خسائر وتكاليف التدهور البيئي في المؤسسة - من ناحية التحفيزات الممنوحة	- دفع الضرائب البيئية	الوعي بالضرائب البيئية
- وجود مصلحة خاصة بقضايا البيئة على مستوى المؤسسة الاقتصادية	- السعي إلى التقليل من المخلفات - السعي إلى حيازة تقنيات حديثة للحفاظ على البيئة	الاهتمام بالبيئة داخل المؤسسة
- ضعف الإمكانيات المادية والبشرية	- نقص الوعي البيئي	معوقات الاهتمام بالبيئة داخل المؤسسة

تحليل الجدول رقم (12):

بحسب المحور الأول من أسئلة مقابلة المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تأثران سلبا على البيئة وتختلف شدة التأثير بحسب نوع النشاط الذي تمارسه والمورد الطبيعي الذي تستغله في نشاطها وبالطبع المخلفات الناتجة عن ذلك وطريقة معالجتها من ناحية القدرة المالية والوسائل والإمكانيات المتاحة وتخوفها من الضرر الذي تسببه مخلفاتها على البيئة فمنها من كان سببه التخوف من حجم الضريبة البيئية ومنها من يسعى إلى الحصول على شهادات قياسية للجودة.

ونظرا للضرر الذي تحدثه هذه المؤسسات للبيئة بالمقابل تفرض عليها مجموعة من الضرائب والرسوم فهم على إخلاف لجدوى هذه الضرائب في الحد من التلوث البيئي، كما لاحظنا وجود حوافز وإعفاءات ضريبية يشجعها على المزيد من الاهتمام بالبيئة.

المؤسسات الاقتصادية تبحث عن الربحية بالدرجة الأولى وحجم الضريبة البيئية إذا كان كبيرا سيؤثر على هاته الربحية وبالتالي الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية سيكون من أولى اهتماماتها، ويكون لضريبة البيئية دور في التأثير على السلوك البيئي.

خلاصة الفصل:

لم تستطع منظومة الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية. وذلك راجع لضعف معدلاتها وضيق وعائها وطرق تحصيلها وغيرها مقارنة بالتلوث الذي تحدثه المؤسسات الاقتصادية في الوقت الحالي، واستغلال الغير عقلائي للموارد الطبيعية. أضحى من الضروري إعادة النظر في هذه المنظومة الجبائية البيئية، من خلال تطويرها وترقيتها، وتشغيل آليات الرقابة المرتبطة بها.

الخاتمة

الخاتمة:

بعدما شهد العالم تطورا واسعا غزى كل المجالات وبالأخص المجال الصناعي، الذي يخلف وراءه الكثير والكثير من الأضرار البيئية حتى أصبحت تهدد العالم كله، ومع الأسف تم تدارك العالم لهذا الخطر متأخرا، وللد من خطورة التلوث البيئي، لجأ العالم إلى البحث عن حلول وإصلاحات حث تم انعقاد عدة مؤتمرات واجتماعات في ظل هذا الخطر، حيث نجح العالم الغربي في تدارك تلك المشاكل المتعلقة بالبيئية بطرق علمية وذلك راجع للإمكانيات والقدرات الكبيرة التي يمتلكها على فرض القوانين والالتزام بتطبيقها بالإضافة إلى التكنولوجيات المتاحة لديهم التي تمكنهم من التوجه إلى بيئة صناعية صديقة للبيئة، فقد تمكن العالم الغربي من تحويل النفايات وإعادة تدويرها والاستفادة منها.

من ناحية الدول النامية فإنها تحاول تدارك العالم الغربي من حيث التوجه إلى تبني تكنولوجيات صناعية صديقة للبيئة، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق ذلك نظرا لنقص الإمكانيات المادية والكفاءات البشرية المؤهلة، رغم ذلك فقد ضلت في ظلام المشاكل البيئية.

ومن خلال هاته الدراسة اتضح أن الجزائر فقد وضعت حماية البيئة من ضمن أولوياتها رغم تأخرها من اكتشاف ذلك، ورغم ذلك تحاول استدراك ذلك التأخر من خلال الاعتماد على آليات وإجراءات جبائية ردية وتحفيزية في هذا المجال، وذلك بهدف توجيه سلوك المؤسسات الاقتصادية إلى أداء بيئي أفضل، وبذلك وجدت المؤسسات نفسها أمام أمر واقع وهو تحمل المسؤولية اتجاه البيئة، وهذا ناتج عن الأضرار التي تسببها للبيئة عند ممارسة هذه الأخيرة لنشاطاتها، ولذلك أصبحت المؤسسات تخضع لقوانين و مراسيم وتشريعات بيئية مما جعل العديد يلجأ إلى إدماج البعد البيئي ضمن إستراتيجيتها.

نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: في ظل حماية البيئة من أشكال التلوث قد يمنح التشريع الجبائي بعض التحفيزات والتي تتمثل في امتيازات جبائية كإسقاط حق الدولة اتجاه هذا الرسم بمقابل الطوع والقبول من طرف المؤسسات الاقتصادية في تحسين السلوك البيئي الخاص بهم وإيجاد طرق وحول تقلل من حدة التلوث البيئي في هذه الفرضية نستطيع إثبات صحة هذه الفرضية ولكن ليس بنسبة 100% ويعود ذلك إلى السياسة البيئية التي تعتمدها المؤسسة الاقتصادية.

الفرضية الثانية: يتبنى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث تمويل المشاريع الاقتصادية والأبحاث العلمية التي تسلط الضوء على تكنولوجيات تتماشى مع مبدأ الحد من حدة التلوث لا مالي. عدم صحة هذه الفرضية.

الفرضية الثالثة: تعتبر الضرائب والرسوم البيئية من الأدوات الاقتصادية التحفيزية التي تهدف الدول من خلالها إلى الحد من نقشي الأنشطة الملوثة وما تحققه هذه الرسوم من أهداف مالية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

نتائج الدراسة:

من خلال إجرائنا لهذه الدراسة يمكن تلخيص أهم النتائج واختبار الفرضيات كما يلي:

- إن التحديد الدقيق لمبدأ الملوث الدافع يساهم بدرجة كبيرة تفعيل دور الجباية الخضراء باعتباره التشخيص الأمثل للملوث الواجب أن تطبق عليه الضريبة؛
- قيام المؤسسات الاقتصادية بتسديد مستحققاتها الضريبية ناتج عن الوعي البيئي؛
- على الدولة منح تحفيزات جبائية وإعفاءات للمؤسسات التي تتبنى سياسة بيئية مثلى وصديقة للبيئة؛
- الجباية البيئية كانت بمثابة أداة ذات طابع اقتصادي ومالي لمكافحة التلوث وحماية البيئة، تضاف إلى الأدوات المتعددة ذات الهدف نفسه لما لها من مرونة وحساسية بالتأثير على مصادر التلوث ويتوقف ذلك على مدى فعاليتها؛
- الضرائب والرسوم البيئية، هي أداة تتدخل بواسطتها الدولة لتوجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، إلا أنها تبقى ضعيفة جداً، والسبب راجع إلى معدلاتها المنخفضة، وعائنها الضيق، وطرق تحصيلها الغير فعالة؛
- بداية ترسخ الوعي البيئي للمؤسسات الاقتصادية من خلال إسهاماتها في التقليل من حدة التلوث.

الاقتراحات والتوصيات:

بعد تقديم النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

- حماية البيئة تعتمد بدرجة الأولى على وعي أفراد المجتمع، اعتبار أن التلوث مصدره الأول الإنسان لذلك وجب تحسيس كل الأفراد بضرورة المحافظة على مختلف المكونات البيئية باعتبار أن البيئة مصدر حياتهم؛
- دعم مؤسسات في حصول على تكنولوجيا نظيفة باعتبارها من انجح الحلول في الحد من التلوث البيئي؛

- ضرورة إيجاد ميكانزمات تهدف إلى تفعيل دور الحماية البيئية في التقليل من التلوث البيئي الذي بدأ يعرف تطورا ملحوظا في الجزائر؛
- على الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث تبني تمويل المشاريع والأبحاث العلمية التي تسلط الضوء على تكنولوجيات تتماشى مع المبدأ التحفيزي لا الردعي؛
- على الدولة الجزائرية عدم الإفراط في سرد القوانين التي تحمي البيئة دفعة واحدة، بل يكون هذا الأمر تدريجيا لكي يتمكن المجتمع من تقبل تلك القوانين؛
- على الدولة نشر ثقافة عدم تبديد الموارد والاستغلال الجشع لها؛
- ضرورة دراسة الحوافز الجبائية في مجال البيئية واختبار أدواتها بصفة دقيقة بما يعطي حافزا كبيرا لمصادر التلوث، أفرادا كانوا أو مؤسسات في تخفيض أو التخلي عن التلوث.

آفاق الدراسة:

- من أجل التشجيع على مواضيع تهتم بالبيئة نقترح المواضيع التالية:
 - سبل دعم التوجه البيئي للمؤسسات الاقتصادية؛
 - دور الحماية الإيكولوجية في الموازنة بين متطلبات التنمية والمحافظة على البيئة؛
- كما يجدر الإشارة إلى أن دراستنا هذه شابها بعض القصور نتمنى أن يتم تداركه في دراسات لاحقة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. احمد يونس البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 1998.
- 3- قدي عبد المجيد، **دراسات في علم الضرائب**، دار جريز للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 4- كافي مصطفى يوسف، **اقتصاديات البيئة والعولمة**، دار رسلان للطباعة والنشر، سوريا، 2013.
- 5- محمود حمو، أوسير منور، **محاضرات في جباية المؤسسة**، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الطبعة 1، الجزائر، 2009.

الأطروحات والمذكرات

أ-الأطروحات

- 1- ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب**، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.
- 2- وناس يحيى، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون عام، تلمسان، 2007.

ب-المذكرات

- 1- قويدري كمال، **السياسة المالية وآثارها على الاستثمار في الجزائر**، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2006.
- 2- صحراوي علي، **مظاهر الجباية في الدول النامية وأثرها على الاستثمار الخاص من خلال التحريض الجبائي**، جامعة الجزائر، 1992.

- 3- يحي لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة المسيلة، 2007.
- 4- عبد الكريم لحيلح، دور نظام الإدارة البيئية ISO14001 في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة فرحات عباس -سطيف-، 2016-2017.
- 5- عائشة سلمى كيحلي، دراسة حالة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، 2007-2008.
- 6- أوصلح عبد الحليم، استراتيجيات ربط السياسة الجبائية وأثارها على التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس -سطيف-، 2012-2013.
- 7- بوجمعة كسارة، دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2015-2016.

المجلات

- 1- بو قفة عبد الحق، كمال رزيق، دور السياسة التحفيزية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 6، المجلد الأول.
- 2- أحمد نعاش، أي مكانة للتضريب البيئي، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، العدد 38، المغرب، 2014.
- 3- إبراهيم اومغار، إشكالية تمويل الرقابة في ميدان البيئة، المجلة العربية للتدقيق والتنمية، العدد 38، المغرب، 2014، ص48.
- 4- بن عزة محمد، بن حبيب عبد الرزاق، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث-دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية يومي 20 و 21 نوفمبر 2012.

- 5- بوزريع صاليجة عائشة بوثلجة ن النظام الجبائي وأثره في الحد من التلوث، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 3، 2018.
- 6- بن زكورة العونية، سعدي فاطمة الزهرة، حماية البيئة في ظل قوانين الجباية البيئية بالجزائر ودورها في التوجه نحو التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، جامعة خميس مليانة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 3، سنة 2019.
- 7- جريد رامي، سلامة سارة، انعكاسات الالتزام البيئي على الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال.
- 8- حولية يحي، بورعدة حورية، التحديات البيئية المؤثرة في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية - تجارب مؤسسات جزائرية نظام بيئي ISO، مجلة الاقتصاد والبيئة، العدد 1، المجلد 1.
- 9- د.ثامر علي النوارين، السياسات الاقتصادية الخاصة بمواجهة التلوث البيئي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 1، 2017.
- 10- زعرور نعيمة وحبشي أسماء، الجباية البيئية وسيلة لردع التلوث والحفاظ على البيئة، مجلة التكامل، العدد 6، بسكرة، 2016
- 11- صيد مريم، محرز نور الدين، فعالية تطبيق الرسوم والضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، العدد 2، 2016.
- 1- 12- طاهر خامرة، إبراهيم بختي، أثر السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 16، 2016.
- 12- عمرو محمد الشناوي، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 9، 4-4-2011.
- 13- فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، جامعة البليدة، العدد 07-2009-2010.

14- محمد عادل عياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة قاصدي مرباح، العدد 7، 2009-2010.

المواد والمراسيم

أ-المواد

- 1-المادة 54 من قانون المالية، العدد 30، 31 ديسمبر 2019
- 2-المواد 4 و5 و6 من المرسوم التنفيذي رقم 09 _ 336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009 يتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، 63.
- 3-المادة 91، المعدلة بموجب أحكام المادة 64 من قانون 11 - 17 المؤرخ في 08 ربيع الثاني 1439 الموافق ل 27 ديسمبر 2017 والمتضمن قانون المالية 2018، ج ر ج ج، العدد 30، 31 ديسمبر 2019.
- 4-المادة 38، المعدلة بموجب أحكام المادة 55 من قانون 06 - 24 المؤرخ 2007
- 5-المادة 64، المعدلة بموجب أحكام المادة 203 من قانون 01-21 المؤرخ في 07 شوال 1422 الموافق ل 22 ديسمبر 2001 المتضمن قانون المالية 2002.
- 6-المادة 11، من قانون 01 - 21 المؤرخ 07 شوال 1422 الموافق ل 22 ديسمبر 2001، المتضمن قانون المالية 2002
- 7-المادة 53، من قانون 03 - 22 المتضمن المرسوم التنفيذي 09-87 المؤرخ في 21 صفر 1430 الموافق ل 17 فيفري 2009.

ب -المراسيم

- 1-مرسوم تنفيذي رقم 07 - 118 المؤرخ في 03 ربيع الثاني 1428 الموافق ل 21 أبريل 2007 ومعدل بالمادة 61 من قانون رقم 05 - 16 المؤرخ في 29 ذو القعدة 1426 الموافق ل 31 ديسمبر 2005 المتضمن قانون المالية 2006.

2-مرسوم تنفيذي 07 - 300 المؤرخ في 15 رمضان 1428 الموافق ل 27 سبتمبر 2007.

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Ahmed Turki, Les comportements écologiques des dirigeants des entreprises tunisiennes, volume 9, numéro 2, septembre 2009.

2-B. Bellini, L'intégration de la donnée écologique dans la gestion de l'entreprise, Lille 1,1997.

3-Sirini withana, Patrick ten brink, Andrea illes, Silvia Nanni, Emma Watkins, 5june 2014.

مواقع الانترنت

1-Jessica Coria& others, why do the environmental taxes work better in developed countries?. <https://gupea.ub.gu.se/handle/2077/28259,201>

الملاحق

الملحق رقم 1: أسئلة المقابلة

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

المحور الأول: معلومات عامة

العبارات	
1- ما نوع النشاط الذي تمارسه مؤسستكم؟	
2- أي من الموارد الطبيعية تعتمد عليها مؤسستكم بشكل كبير (الطاقة، المياه، كلاهما)	
3- هل تقوم مؤسستكم بترشيد استخدام هذه الموارد؟	
4- هل تعتقدون أن لمؤسستكم تأثير سلبي على البيئة؟	
5- ما نوع المخلفات التي تنتج عن نشاط المؤسسة	
6- كيف يتم معالجة هذه المخلفات؟	
7- هل سبق لمؤسستكم أن تعرضت لحادث بيئي وفيما يتمثل ذلك؟	
8- هل تحصلتم سابقا على شهادة قياسية للجودة أو الجودة البيئية من ISO؟	

المحور الثاني: الوعي بالضرائب البيئية

العبارات	
1- هل تدفعون رسوما مقابل أنشطتكم الملوثة وما نوعها؟	
2- هل المؤسسة على قناعة كافية بمشروعية الضرائب والرسوم البيئية؟	
3- هل تعتقدون أن الضرائب والرسوم البيئية تجنبنا خسائر وتكاليف التدهور البيئي في المؤسسة	
4- هل تدفع مؤسستكم الضريبة البيئية في وقتها المحدد؟	
5- في حالة علمكم بوجود حوافز وإعفاءات ضريبية، هل يشجع ذلك على الاهتمام بحماية البيئة؟	
6- هل منحت لكم تحفيزات في حال التزام بتطبيق سياسة بيئية ناجحة؟	
7- هل تعرضت مؤسستكم لعقوبات عند تأخرها في الدفع؟	

المحور الثالث: اهتمام بالبيئة داخل المؤسسة

العبارات	
1- ما علاقة مؤسستكم بالإدارة البيئية على مستوى المحلي؟ وهل مصلحة الشؤون البيئية لديكم منفصلة أو متصلة بمصلحة أخرى فما هي؟	
2- هل تساهم مؤسستكم في التقليل من حدة التلوث البيئي؟	
3- هل المساهمة في التقليل من حدة التلوث سببه الضريبة البيئية؟	
4- هل تسعى مؤسستكم في حياة تقنيات صديقة للبيئة؟	
5- كيف تتصرف مؤسستكم مع النفايات غير قابلة للتدوير؟ وهل نفايات لديكم نفايات قابلة للتدوير	
6- ماهي أهم الطرق التي تستخدمها مؤسستكم في معالجة بعض النفايات غير قابلة للتدوير؟	
7- هل تعرضت مؤسستكم للرقابة من طرف الدولة بخصوص الضريبة البيئية؟	
8- هل تقترح مؤسستكم إعادة نظر في الضريبة البيئية من حيث (الوعاء، المعدل، التحصيل)؟	

المحور الرابع: معوقات الاهتمام بالبيئة من وجهة نظر المؤسسة

العبارات
1- نقص الوعي البيئي؟
2- نقص الوعي البيئي لدى الموظفين في مجال المحافظة على البيئة؟
3- تكلفة تبني التوجه للحفاظ على البيئة عالية مقارنة بإمكانيات المؤسسة؟
4- هل زبائن المؤسسة لهم اهتمام يجعل المؤسسة خضراء أي محافظة للبيئة؟
5- هل نقص المنافسة في هذا المجال يجعل المؤسسة لا تعتبر هذا التوجه أولوية؟

الملحق رقم 2: المؤسسات الخاضعة للرسوم والضرائب البيئية.

RECEPTE QUANGUA VILLE

ETAT DE LA TAXE SUR LES ACTIVITES POLLUANTES OU ET DANGEREUSES POUR L'ENVIRONNEMENT

EXERCICE 2021

N°	Désignation de l'établissement assujé	Adresse	Nature de l'activité classée	Autorisation	Classe	Surface (m²)	Coef. A	Coef. P	Montant (DA)	Total (DA)
1	STATION DE compression SCJ (021-002)	SONATRACH, IRE, DIRECTION GAZ/DUC (ASST) EMBL BP 87 Huis Messaoud	Moteurs à explosion, à combustion interne ou à réaction, turbines à combustion (autres qu'états)	2013	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
			Substituant	1615	D	27 000,00	1	1	27 000,00	1 947 000,00
			Compression de gaz naturel	2920	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	
			Tendues (emploi ou stockage de substances et préparations)	1211-1c	A/PAPC	60 000,00	2	2	240 000,00	
2	STATION DE compression SPJ (021-002)	SONATRACH, IRE, Région Huis El Huis BP 96 Huis Messaoud	Lubrifiant	1615-3	D	27 000,00	1	1	27 000,00	27 000,00
			Compression de gaz naturel	2920	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	837 000,00
			Tendues (emploi ou stockage de substances et préparations)	1211-1c	A/PAPC	60 000,00	2	2	240 000,00	1 077 000,00
			Combustion	2914-2	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	
3	SMECO	BP 68 EMS Bouafia Ouargla	Motors véhicules	2927	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
4	UNTA	Zone Industrielle QUANGUA	TABAC	2122	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
5	ECO	B.P 31 Ouargla	Motors véhicules	2927	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
6	SOBIFROUR QUANGUA	COT 24 100 MILA	Motors et engins	2930	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
7	Station de traitement et d'épuration d'eau	Zone Industrielle B.P 401 Ouargla	Épandage	2521	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
8	SOBAT CHEBI	Boulevard B.P 731 Ouargla	Carrières	3516	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	1 620 000,00
9	Beauf Ateneq	B.P 40 Ouargla	Motors véhicules	2915-1	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
10	MINOTERIE KAYRA	Solel Dha B.P 120 Ouargla	Motors (taxis et installations de stockage...)	2126-2	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
11	SOMRAS	Zone Industrielle Ouargla	Motors (taxis et installations de stockage...)	2126-2	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
12	SARL MOU IN ANHATOUNE	Nou Ouhou Ouargla	Motors (taxis et installations de stockage...)	2126-2	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
13	SARL BQ (SO DEN HEART)	CITE BESHADIA	Motors (taxis et installations de stockage...)	2126-2	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
14	SOCIÉTÉ AGRO ALIMENTAIRE SAMAH	HAI SOHRA BOUSAY, QUANGUA	Alimentaires (préparation ou conservation de produits)	2214-2	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
15	Station de pompage SP2-GP (L1) =	SONATRACH, IRE, Région Huis El Huis BP 96 Huis Messaoud	Moteurs à explosion, à combustion interne ou à réaction, turbines à combustion (autres qu'états)	2013	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
			Lubrifiant	1615	D	27 000,00	1	1	27 000,00	837 000,00
			Alimentaires (préparation ou conservation de produits)	2214-2	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	
			Tendues (emploi ou stockage de substances et préparations)	1211-1c	A/PAPC	60 000,00	2	2	240 000,00	1 477 000,00
17	ABATAGE D'ANBREGE	APC Ouargla	Abatage des Animaux	2934	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	1 620 000,00
18	SNIP QUANGUA	CITE LA 3E ET Ouargla	Épandage	2521	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
19	ZORDA ALCO	BP 181 QUANGUA	Atelier de réparation de véhicules	2912	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
20	TVB	Road de Ghadby Ouargla	Atelier de réparation de véhicules	2912	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
21	ALIRO QUANGUA	Solel Kout Ouargla	Épandage	2521	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
22	ETPA MEKOU	ANHATOUNE Ouargla	Épandage	2521	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
23	IMRAMY TOUANI	HAI BOUKHOUFRA	Épandage	2521	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
24	HAZI AMMA ALI	270 100 VILLA N° 10	SABLERIE	2936	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
25	ICHAMAH MOHAMMEDIANE	COT 460 DUTY	FABRICATION DE PRODUITS EN PLATRE	2511	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
26	ICHAMAH KAMEL	ZONE INDUSTRIELLE BP 401	FABRICATION DE PRODUITS EN PLATRE	2511	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
27	BENACHHER TOUHI	BUN LACHEN M HIK	FABRICATION DE PRODUITS EN PLATRE	2511	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00
28	KADRA BILAL	AVENUE 11 EIL SEBIE	FABRICATION DE PRODUITS EN PLATRE	2511	AW	270 000,00	3	1	810 000,00	810 000,00

RECEPTE QUANGUA VILLE

EXERCICE 2021

PAGE: 02

الملحق رقم 3: اتفاقية مؤسسة EDIV مع مؤسسة SAM INDUSTRIE



Adresse: ZONE INDUSTRIELLE KECHIDA -BATNA- 05000- ALGERIE
Tél : 033 22 25 91 / 033 22 24 97 / 033 22 24 99 / 033 22 26 40 Fax : 033 22 25 00

Réf : 014/2019

Convention portant la récupération des huiles usagées

SAM INDUSTRIE

Détenteur: SNVI Unité 840 - Ouargla

Année2019....

الملحق رقم 4: اتفاقية مؤسسة EDIV مع مؤسسة الردم التقني



المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية
Entreprise nationale des véhicules industriels
S.N.V.I GROUPE

Société mère - Unité commerciale de Ouargla



اتفاقية رقم : 017 / 2021 بتاريخ :

الخاصة بمشروع

جمع ورفع النفايات المنزلية وما شابهها

ونقلها إلى مركز الردم التقني ببيامنديل ورقلة

المصلحة المتعاقدة: المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية الوحدة التجارية ورقلة

ممثلة بالسيد: لعموري عامر مدير المؤسسة

المتعامل المتعهد: المؤسسة الصومية لتسيير مراكز الردم التقني لولاية ورقلة

ممثلة بالسيد: حدو الياس، مدير المؤسسة

الملحق رقم 5: اشعار بالدفع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الضرائب لولاية

ولاية

العنوان:

رقم الحساب الجاري للبريد:

الهاتف:

في يوم 20/01/17

إشعار بالدفع

إلى السيد (ة): S N N I

رقم التعريف الجبائي: 11111111111111111111

لإعادة كذا بغيري 2017

يشرفني تذكيركم بأنكم مدينون للخزينة بمبلغ

دينار، يمثل الضرائب والرسوم المفصلة أدناه:

رقم الضريبة	سنة فرض الضريبة	طبيعة الضرائب والرسوم	المبلغ المستحق
2016	2016	رسوم الملوك	80.000.000
2017	2017	"	80.000.000
2017	2017	"	80.000.000
		غرامات التأخير	52.800.000
		المجموع	292.800.000

أطلب منكم اتخاذ كل التدابير لتسديد المبلغ المذكور، في أجل قصاه ثمانية أيام.

في حالة ما إذا لم يكن باستطاعتكم تسديد المبلغ كلية نظرا لأهمية الضرائب والرسوم المستحقة، فإن مصالحنا مستعدة لاكتتاب جدول للدفع على أقساط تحدده معكم حسب إمكانياتكم.

إذا لم تستجيبوا لهذا الإشعار أو ترا عتم عن تقييد جدول الدفع المكتتب، فإن إدارة الضرائب ستضطر إلى اتخاذ إجراءات المتابعة ضدكم، والمنصوص عليها في القانون.

أحکم إذن بالاستجابة فورا لهذا الإشعار واحترام التعمد الذي قد تكتبونه عند مصالحنا.

عندما يشرع في التنفيذ الفعلي للمتابعة، فإنه لا يمكن توقيف إجراءات التحصيل الجبري مهما كان المبرر أو مستوى المهارة المتخذة.

مؤسسة الوطنية لقياسات قصافية
وحده رقم ورقية
نسخة بطلب رقم
1070690
09/01/2017

قبض الضرائب



Etat De La Taxe D'incitation Au Stockage Des Déchets : الملحق رقم 6 Industrielles Spéciaux Et/Ou Dangereux Pour L'année 2020

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Wilaya de Ouargla
Direction de l'environnement

ETAT DE LA TAXE D'INCITATION AU DESTOCKAGE DES DECHETS INDUSTRIELS SPECIAUX ET/OU DANGEREUX POUR L'ANNEE 2020

Recette:Hassi Messaoud

Exercice : 2020

N°	DINOMINATION DE L'ETABLISSEMENT	ADRESSE	QUANTITEE STOCKEE (Tonne)	TAXE TOTALE (DA)
1	SONATRACH, DIVISION PRODUCTION, DIRECTION REGIONALE HASSI MESSAOUD	BP 50, SONATRACH, DIVISION PRODUCTION, BASE IRARA HASSI MESSAOUD	222.62	6678600.00
2	SONATRACH, DIVISION PRODUCTION, DIRECTION REGIONALE HASSI MESSAOUD	SONATRACH,DIRECTION EXPLOITATION EL GASSI , BP 112 HASSI MESSAOUD	286.8	8604000.00
3	SONATRACH, DIVISION PRODUCTION, DIRECTION REGIONALE GASSI TOUIL	SONATRACH,DIRECTION REGIONALE GASSI TOUIL , BP 107 HASSI MESSAOUD	22	660000.00
4	SONATRACH, DIVISION PRODUCTION, DIRECTION REGIONALE RHOUD EL BAGUEL	SONATRACH,DIRECTION REGIONALE RHOUD EL BAGUEL , BP 113 HASSI MESSAOUD	25.218	756540.00
5	SONATRACH, DIVISION TRANSPORT PAR CANALISATION, REGION HAOU EL HAMRA	SONATRACH,TRC/RTH, BP 96 HASSI MESSAOUD	7712.12	231363600.00
6	GROUPEMENT SONATRACH-ENI (EX AGIP)	BP 475 ZONE INDUSTRIELLE, HASSI MESSAOUD	44.925	1347750.00
7	GROUPEMENT SONATRACH-ANADARKO (HBNS)	ROUTE CINA, ZONE DES PARTENAIRES,24 FEVERIER, BP 394, HASSI-MESSAOUD	332.3	9969000.00
8	GROUPEMENT SONATRACH-PERTAMINA (MLN)	ROUTE EL BORMA,ZONE INDUSTRIELLE, BP 840 HASSI-MESSAOUD	19.68	590400.00
9	ORGANISATION OURHOUD	ROUTE CINA BP 200 HASSI-MESSAOUD	403.552	12106560.00
10	GROUPEMENT SONATRACH-CEPSA (RKF)	ROUTE CINA, BP777, HASSI-MESSAOUD	79.01	2370300.00
11	GROUPEMENT SONATRACH-CEPSA (OC BMS) BIR EL M'SANA	ROUTE CINA, BP61, HASSI-MESSAOUD	1227.91	36837300.00
12	ENTREPRISE NATIONALE DES TRAVAUX AUX PUIITS (ENTP)	Base 20 Aout 1955, BP206 et 207, HASSI-MESSAOUD	100.108	3003240.00
13	ENTREPRISE NATIONALE DE FORAGE (ENAFOR)	BP211, HASSI-MESSAOUD	10.87	326100.00
14	ENTREPRISE NATIONALE DE GRAND TRAVAUX PETROLIERS (ENGTP)	ENGTP ZONE INDUSTRIELLE BP 20, HASSI-MESSAOUD	7.377	221310.00
15	ENTREPRISE NATIONALE DE SERVICES AUX PUIITS PETROLIERS (ENSP)	ENSP ZONE INDUSTRIELLE BP 83, HASSI-MESSAOUD	1.73	51900.00

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Wilaya de Ouargla
Direction de l'environnement

Recette:Hassi Messaoud

Exercice : 2020

N°	DINOMINATION DE L'ETABLISSEMENT	ADRESSE	QUANTITEE STOCKEE (Tonne)	TAXE TOTALE (DA)
16	SCHLUMBERGER (MD1,MD2,MD3, MD5 ET HASSI BERONE)	BASE MD1,BIR MESSAOUD, BP 16, HASSI MESSAOUD	53.8	1614000.00
17	MI SWACO (MI ALGERIA)	ROUTE EL BORMA, BP 565, HASSI MESSAOUD	20.8	624000.00
18	LIGABUE CATRING	ZONE INDUSTRIELLE , ROUTE DE L'AEROPORT IRARA, HASSI MESSAOUD	1.255	37650.00
19	BAYAT CATRING	ZONE INDUSTRIELLE , ROUTE IRARA, BP281 HASSI MESSAOUD	1.97	59100.00
20	SARL CIEPTAL CATRING	BP 128E , RN°03, HASSI MESSAOUD	37.1	1113000.00
21	COSIDER TRAVAUX PUBLICS	BP 128E CITE CLIMENT, MOHAMMADIA -ALGER	22.1	364650.00
22	SARL MULTICATRING	BP 026 LA POSTE AMIROUCHE, HASSI MESSAOUD	4.7043	141129.00
23	ENTREPRISE NATIONALE DE GEOPHYSIQUE	BP 140,ZONE INDUSTRIELLE, HASSI MESSAOUD	57.25	1717500.00
24	HALLIBURTON ENTREPRISE DE SERVICE AUX PUIITS	BP 109, HASSI MESSAOUD	5.633	168990.00
25	BAROID ALGERIA DE SERVICE AU PUIT (BASP)	BP 86, 30500 HASSI MESSAOUD	18.5	555000.00
26	OFMC CATRING	BP 774 ZONE INDUSTRIELLE. RN°03 HASSI MESSAOUD	8.03	240900.00
27	EURL HPS	LOT n°05 IBN BADIS, HASSI MESSAOUD	0.197	5910.00
28	SARL ALGERO ETALIEEN DES FLUID GEO ENERGY	BP 1358 , 30500 HASSI MESSAOUD	1	30000.00
TOTAL :			10749.3593	321558429.00
1	COSIDER TRAVAUX PUBLICS	BP 128E CITE CLIMENT, MOHAMMADIA -ALGER	22.1	663000.00

2020

Etat De La Taxe D'incitation Au Stockage Des Déchets : الملحق رقم 7
 .Industrielles Spéciaux Et/Ou Dangereux Pour L'année 2021

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Wilaya de Ouargla

Direction de l'environnement

ETAT DE LA TAXE D'INCITATION AU DESTOCKAGE DES DECHETS INDUSTRIELS SPECIAUX
 ET/OU DANGEREUX POUR L'ANNEE 2021

Recette:Hassi Messaoud

Exercice : 2021

N°	DINOMINATION DE L'ETABLISSEMENT	ADRESSE	QUANTITEE STOCKEE (Tonne)	TAXE TOTALE (DA)
1	SONATRACH, DIVISION PRODUCTION, DIRECTION REGIONALE HASSI	BP 50, SONATRACH, DIVISION PRODUCTION, BASE IRARA HASSI	215.72	6471600.00
2	SONATRACH, DIVISION PRODUCTION, DIRECTION REGIONALE HASSI	SONATRACH,DIRECTION EXPLOITAION EL GASSI , BP 112 HASSI MESSAOUD	90.83	2724900.00
3	SONATRACH, DIVISION PRODUCTION, DIRECTION REGIONALE GASSI TOUIL	SONATRACH,DIRECTION REGIONALE GASSI TOUIL , BP 107 HASSI MESSAOUD	3.23	96900.00
4	SONATRACH, DIVISION TRANSPORT PAR CANALISATION, REGION HAOUOUD EL HAMRA	SONATRACH,TRC/RTH, BP 96 HASSI MESSAOUD	7712.12	231363600.00
5	ENTREPRISE NATIONALE DE CANALISATION (ENAC SPA)-DRHM	HASSI MESSOUD-OUARGLA (SIEGE SOCIAL: 06 RUE AHMED AZZOUZ-MOHAMMADIA-	6.025	180750.00
6	GROUPEMENT SONATRACH-ORGANISATION OURHOUD (Base de	ROUTE du CINA BP 200 HASSI-MESSAOUD	1.125	33750.00
7	ENTREPRISE NATIONALE DE GEOPHYSIQUE (E.NA.GEO)	BP 140,ZONE INDUSTRIELLE, HASSI MESSOUD	12.93	387900.00
8	COSIDER TRAVAUX PUBLICS	PROJET T129 OUED L'MARAA HASSI MESSAOUD (SIEGE SOCIAL:BP 128E CITE CLIMENT, MOHAMMADIA -ALGER)	22.1	663000.00
9	ENTREPRISE NATIONALE DES TRAVAUX AUX PUITTS (ENTP)	Base 20 Aout 1955, BP206 et 207, HASSI-MESSAOUD	89.9	2697000.00
10	ENTREPRISE NATIONALE DE FORAGE (ENAFOR)	BP211, HASSI-MESSAOUD	22.33	669900.00
11	ENTREPRISE NATIONALE DE GRAND TRAVAUX PETROLIERS (ENGTP)	ENGTP ZONE INDUSTRIELLE BP 20, HASSI-MESSAOUD	7.2037	216111.00
12	ENTREPRISE NATIONALE DE SERVICES AUX PUITTS PETROLIERS (ENSP)	ENSP ZONE INDUSTRIELLE BP 83, HASSI-MESSAOUD	2.63	78900.00

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Wilaya de Ouargla

Direction de l'environnement

Recette:Hassi Messaoud

Exercice : 2021

N°	DINOMINATION DE L'ETABLISSEMENT	ADRESSE	QUANTITEE STOCKEE (Tonne)	TAXE TOTALE (DA)
13	SCHLUMBERGER (MD1,MD2,MD3, ET MD5)	BASE MD1,BIR MESSAOUD, BP 16, HASSI MESSAOUD	6.455	193650.00
14	SARL ALGERO ETALIEEN DES FLUID GEO ENERGY	BP 1358 , 30500 HASSI MESSAOUD	1	30000.00
15	MI ALGERIA SPA	ROUTE EL BORMA, BP 565, HASSI MESSAOUD	1.405	42150.00
16	SARL WINBEL CATERING	ZONE INDUSTRIELLE, HASSI MESSAOUD-OUARGLA	1.255	37650.00
17	BAYAT CATRING	ZONE INDUSTRIELLE , ROUTE IRARA, BP281 HASSI MESSAOUD	0,180 (*60000)	10800.00
18	SARL CIEPTAL CATRING	BP 128E , RN*03, HASSI MESSAOUD	2.504	75120.00
19	BAROID ALGERIA DE SERVICES AU PUIT (BASP)	BP 86, 30500 HASSI MESSOUD	6.7	201000.00
20	SARL MULTICATRING	BP 026 LA POSTE AMIROUCHE, HASSI MESSOUD	0.9471	28413.00
21	HALLIBURTON ENTREPRISE DE SERVICE AUX PUITTS (HESP)	BP 109, HASSI MESSOUD	1.014	30420.00
22	NAFTAL District GPL Hassi Messaoud	Hassi Messaoud	2	60000.00
23	TASSLI SPA	BP 304 Zone Industrielle-Route El Borma-Hassi Messaoud-Ouargla	104.025	3120750.00

الفهرس

الفهرس

IV	الإهداء
V	الإهداء
VI	شكر وعرهان
VII	المخلص:
V	قائمة المحتويات:
V	قائمة الجداول:
V	قائمة الأشكال:
V	قائمة الملاحق:
V	قائمة: الاختصارات والرموز
6	المقدمة
أ	توطئة:
ب	إشكالية الدراسة:
ب	الفرضيات:
ج	مبررات اختيار الموضوع:
ج	أهداف الدراسة وأهميتها:
د	منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:
د	حدود الدراسة:
د	صعوبات الدراسة

د..... هيكل الدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية التحفيز الجبائية والسلوك البيئي والضرائب والرسوم البيئية 3

المطلب الأول: مفهوم التحفيز الجبائي (تعريفه، أهدافه، خصائصه، شرطه) 3

الفرع الأول: تعريف التحفيز الجبائي..... 3

الفرع الثاني: أهداف التحفيز الجبائي..... 4

الفرع الثالث: خصائص التحفيز الجبائية..... 6

المطلب الثاني: مفهوم السلوك البيئي 10

الفرع الأول: تعريف السلوك البيئي 10

الفرع الثاني: محددات السلوك البيئي 13

الفرع الثالث: أصناف السلوك البيئي 15

المطلب الثالث: ماهية الضرائب والرسوم البيئية 17

الفرع الأول: نشأة وتعريف الضريبة البيئية 17

الفرع الثاني: عناصر وأهداف الضرائب والرسوم البيئية..... 19

الفرع الثالث: مزايا وصعوبات الضريبة الخضراء 23

المطلب الرابع: الضرائب والرسوم البيئية في الجزائر..... 25

المبحث الثاني: الدراسات الأبحاث السابقة..... 30

المطلب الأول: الدراسات السابقة..... 30

الفرع الأول: الدراسات العربية:..... 30

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية..... 32

35.....: خلاصة الفصل:

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

35.....: تمهيد:

36.....: المبحث الأول: الإجراءات المنهجية لدراسة الميدانية.....

36.....: المطلب الأول: عينة الدراسة وأدوات جمع البيانات.....

36.....: الفرع الأول: عينة الدراسة.....

36.....: الفرع الثاني: بطاقة فنية عن المؤسسات محل الدراسة.....

المطلب الثاني: المؤسسات الخاضعة للرسم على تخزين النفايات الخاصة والخطرة والضرائب البيئية

37.....: الممارسة بولاية ورقلة.....

38.....: الفرع الأول: جملة من المؤسسات الخاضعة للرسم على تخزين النفايات الخاصة والخطرة.....

39.....: الفرع الثاني: الوعاء الضريبي لولاية ورقلة.....

41.....: المبحث الثاني: تحليل ومناقشة والنتائج.....

41.....: المطلب الأول: طريقة سير المقابلة وتحليل نتائجها.....

41.....: الفرع الأول: طريقة سير المقابلة.....

42.....: الفرع الثاني: عرض وتحليل نتائج المقابلة.....

52.....: خلاصة الفصل:

54.....: الخاتمة:

54.....: نتائج اختبار الفرضيات.....

55.....: نتائج الدراسة:

55.....: الاقتراحات والتوصيات:

56..... آفاق الدراسة:

55..... قائمة المراجع

55..... الملاحق

55..... الفهرس